Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 2- June- 2026 المجلد ١٦- العدد ٢ – حزيران- ٢٠٢٦

Higher Education Policies in the Kurdistan Region of Iraq (2003-2023): An Analytical Study of Quantitative Indicators and Structural Obstacles

[1] Asst. Prof. Dr. Amin Faraj Sharif
[1] University of Salahaddin / College of Political Science / Department of Political Systems and Public Policy
1: Email: amin.sharif@su.edu.krd
2: Email:

Abstract:

This research looks into the policies of higher education in the Kurdistan Region of Iraq from 2003 to 2023, emphasizing how quantitative measures developed and the limitations affecting the sector. A mixed method approach was taken, incorporating both numerical data and descriptive analysis, to assess the important changes that have taken place in both public and private universities due to shifts in the political and economic landscape. The findings indicated that there was a considerable increase in the number of universities and students in higher education; however, this growth did not result in improvements in the quality of education or the effectiveness of the outcomes. It also highlighted that the sector struggles with fundamental issues related to funding, personnel, facilities, and management oversight. The study suggests that more practical policies should be implemented that prioritize quality and connect higher education to long-term development and the needs of the job market.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.166375.1645
Submitted: 2/10/2025
Accepted: 26/10/2025
Published: 1/06/2026
Keywords:
Higher education
quantitative measures
fundamental issues
analysis of public policy
Kurdistan Region of Iraq.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

سياسات التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٣): دراسة تحليلية في المؤشرات الكمية والمعوقات البنيوية

[١] أ.م.د.أمين فرج شريف

[١] جامعة صلاح الدين / كلية العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة سياسات التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)، من خلال عرض وتحليل المقاييس الكمية والمعوقات البنيوية التي واجهت القطاع. استخدمت الدراسة منهجًا مركبًا يدمج بين التحليل الكمي والكيفي، وفحصت أهم التحولات التي طرأت على الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية في سياق المتغيرات السياسية والاقتصادية. خلصت النتائج إلى أن التعليم العالي شهد توسعًا بارزًا في عدد الجامعات والطلبة، إلا أن هذا التوسع لم يتحول إلى ارتقاء نوعي في جودة التعليم أو كفاءة المخرجات. كما ظهر أن القطاع يواجه عقبات بنيوية على مستوى التمويل، القوى العاملة، البنية التحتية، والإشراف على الهيئات. وتوصي الدراسة بإلزامية اعتماد سياسات أكثر واقعية تركز على الجودة، ومواءمة التعليم العالي بالتنمية المستدامة واحتياجات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية:

التعليم العالي، المؤشرات الكمية، المعوقات البنيوية، تحليل السياسات العامة، إقليم كوردستان العراق.

المقدمة

يُعد التعليم العالي ركيزةً أساسيةً للتنمية المستدامة وأداةً لبناء رأس المال البشري، كما أنه عنصرٌ أساسيٌّ في إنتاج المعرفة وتطوير البنى المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع. في هذا السياق، اكتسب قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق أهميةً بعد عام ٢٠٠٣، نتيجةً للتغيرات السياسية والانفتاح النسبي للأنظمة الإدارية والتعليمية. فعلى مدى العقدين الماضيين، شهد الإقليم زيادةً ملحوظةً في عدد الجامعات، وارتفاعًا في معدلات الالتحاق، وظهور مؤسسات تعليمية خاصة إلى جانب الجامعات الحكومية. ومع ذلك، ورغم هذا التوسع الكمي، لا يزال قطاع التعليم العالي يواجه العديد من العقبات الهيكلية. فالمؤشرات الكمية لا تعكس بالضرورة تحسنًا في النتائج التعليمية أو فعالية التحصيل الأكاديمي. وهذا يثير تساؤلاتٍ جوهريةً حول فعالية سياسات التعليم العام في الإقليم وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات التنمية.

أولاً: أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهميتان رئيسيتان، كما هو موضح أدناه:

١- أكاديمي: تسد هذه الدراسة فجوة في الأدبيات المتعلقة بتقييم التعليم العالي في إقليم كوردستان من منظور السياسات العامة والقيود الهيكلية.

٢- عملي: توفر أدوات تحليلية لصانعي السياسات ووزارة التعليم العالي لوضع استراتيجيات واقعية مبنية على مؤشرات دقيقة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة على النحو التالي:

١- تحليل المؤشرات الكمية الأساسية للتعليم العالي في إقليم كوردستان (عدد الجامعات، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والتمويل،... إلخ).

٢- تحديد القيود الهيكلية التي تعيق فعالية التعليم العالي.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

انطلاقاً من تعدد المقاربات التي تناولت قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان، تبرز مجموعة من الدراسات التي أسهمت في بناء خلفية معرفية غطت أبعادًا مختلفة حول السياسات التعليمية بعد عام ٢٠٠٣، وتتنوع هذه الجهود بين الطابع التحليلي والنقدي والتطبيقي، مما يوفّر أرضية صلبة لمقارنة النتائج واستجلاء الفجوات البحثية.

فقد قام **أحمد بايز** (٢٠١٦) بفحص فعالية أنظمة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في إقليم كوردستان، ووجد أن نظام ضمان الجودة كان جديدًا نسبيًا ولم يُترجم بعد إلى ممارسات مؤسسية مستقرة، فكان التركيز بشكل أكبر على الهياكل الإدارية دون تطوير كافٍ للبعد الأكاديمي. وتناولت أطروحة **عبد الرحمن وهاب** (٢٠١٧) التعليم العالي من منظور نقدي، محللةً العلاقة بين الأبعاد الأيديولوجية والسياسية والسياسة التعليمية في إقليم كوردستان، ووجدت الدراسة أن السياسة التعليمية لم تكن محايدة بل تأثرت بالصراعات السياسية والأيديولوجية، مما أثر سلبًا على فعاليتها. وفي دراسة أخرى حاول كل من **أتروشي وودفيلد** (٢٠١٨) تقييم جودة التعليم العالي في إقليم كوردستان، مشيرين إلى أن ندرة الموارد الأكاديمية وضعف الهياكل التنظيمية يشكلان تحديًا هيكليًا لتحسين الجودة. واستند بحث **ياسين ماماند وآخرون** (٢٠٢١) على دراسة وتحليل دور التعليم العالي في التنمية من منظور اجتماعي واقتصادي، وخلص إلى أن التعليم العالي لا يقتصر على البعد الأكاديمي وحده، بل يعمل كقوة دافعة للتحول الاجتماعي والاقتصادي، وأخيرًا، كرّس **عابد رسول وأيوب طيب** (٢٠٢٢) دراستهما لتحليل طبيعة السياسات العامة في إقليم كوردستان، مع التركيز على التعليم العالي كنموذج تطبيقي، وسلّطا الضوء على الأبعاد القانونية والسياسية لسياسة التعليم العالي، موضحين كيف يؤثر المناخ السياسي وغياب المؤسسات المستقلة لصياغة السياسات وتنفيذها على عملية صنع القرار.

على الرغم من القيمة العلمية والأهمية التي يتمتع بها تلك الدراسات، إلا أنه يعاني من بعض النواقص، أهمها:

١- لايغطي البحوث فترة زمنية طويلة لمؤشرات التعليم العالي في إقليم كوردستان، بما يسمح بتقييم تطوير السياسات وجدواها.

٢- غلبة المناهج المجزأة في هذا البحث (طبيعة سياسة التعليم العالي، والجودة، والتدريب، والإدارة، والتنظيم)، دون ربطها بإطار أوسع للسياسة التعليمية (تحليل القيود الهيكلية وأثرها على السياسة التعليمية). لذلك، يهدف هذا البحث إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تحليل شامل للمؤشرات الكمية والقيود الهيكلية، وربطها بالبيئة السياسية والاقتصادية والمؤسسية الممتدة لعقدين (٢٠٠٣-٢٠٢٣).

رابعاً: مشكلة البحث وسؤاله:

على الرغم من النمو الملحوظ في المؤشرات الكمية للتعليم العالي في إقليم كوردستان منذ عام ٢٠٠٣، إلا أن هذا النمو لم يصاحبه تحول هيكلي واضح من حيث النتائج النوعية. فلا يزال القطاع يعاني من تدني جودة النتائج وتراجع الفعالية المؤسسية. وهذا يثير إشكالية رئيسية تتعلق بفعالية السياسات التعليمية ومدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهدافه في ظل العديد من الإشكاليات البنيوية.

تطرح هذه المشكلة سؤالين: سؤال فرعي وسؤال رئيسي:

السؤال الفرعي هو: ما هو واقع التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)؟

السؤال الرئيسي هو: ما هي أهم المعوقات البنوية التي تواجه قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)؟

خامساً: فرضية الدراسة:

تماشيًا مع مشكلة الدراسة والأسئلة التي طرحناها، فإن الفرضية الرئيسية التي تحاول هذه الدراسة اختبارها ترتكز على افتراض مفاده أنه:

على الرغم من التحسن الكمي في مؤشرات التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢٣، إلا أن المعوقات البنوية حدّت بشكل كبير من فعالية هذا التحسن من حيث جودة التعليم وفعالية مخرجاته.

سادساً: منهجية الدراسة:

تتطلب طبيعة هذه الدراسة ومضمونها نهجًا مختلطًا (Mix Method) يجمع بين البحث الكمي والكيفي، وذلك على النحو التالي:

١- في البحث النوعي (Qualitative Studies) ، اعتمدنا على منهجين رئيسيين: الأول هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي استخدمناه لوصف واقع قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان وتحليل مؤشراته ومعوقاته الرئيسية. والثاني هو المنهج النظمي، الذي يهدف إلى فهم العلاقة بين مدخلات السياسة التعليمية في إقليم كوردستان العراق ومخرجاتها.

٢- في البحث الكمي (Quantitative Studies)، سنجمع بيانات إحصائية عن قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان (٢٠٠٣-٢٠٢٣) ونجري تحليلًا نقديًا، لتحديد أهم المعوقات الهيكلية التي تواجه هذا القطاع.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى مبحث تمهيدي ومبحثين رئيسيين (بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة) ، ففي المبحث التمهيدي المعنون (الإطار المفاهيمي للدراسة) نتطرق إلى مفهوم سياسات التعليم العالي ومن ثم بيان تحليل العلاقة بين السياسات العامة وسياسات التعليم العالي. أما المبحث الأول المعنون (تطور المؤشرات الكمية للتعليم العالي في اقليم كوردستان

العراق ٢٠٠٣-٢٠٢٣) تم تقسيمه، إلى ثلاث موضوعات ، أولها: نبذة عن التعليم العالي في إقليم كوردستان، وثانيها: تطور المؤشرات الكمية للتعليم العالي في القطاع الحكومي، وثالثها: تطور المؤشرات الكمية للتعليم العالي في القطاع الخاص، أما المبحث الثاني فقد اخترنا له عنوان (تحليل المعوقات البنيوية للتعليم العالي في اقليم كوردستان العراق ٢٠٠٣-٢٠٢٣) والذي تم تقسيمه الى موضوعين، الاول خصص لتحليل المعوقات البنيوية للتعليم العالي في القطاع الحكومي، والثاني خصص لتحليل المعوقات البنيوية للتعليم العالي في القطاع الخاص.

المبحث التمهيدي

الإطار المفاهيمي للدراسة

إن فهم سياسات التعليم العالي يتطلب دراسة متعمقة للسياق السياسي والمؤسسي الذي تُنفذ فيه هذه السياسات، مع مراعاة أن التعليم العالي هو مجال لتفاعل مصالح عديدة ومتضاربة. لذا، قبل الحديث عن مفهوم سياسات التعليم العالي، نجد من الضروري توضيح مفهومي السياسات العامة والتعليم العالي:

بالنسبة لمفهوم السياسات العامة (public policy) ، يعتقد أحد الباحثين أنها تشير إلى قرارات أو خطط رسمية تُتخذ أو يتم تنفيذها بواسطة الجهات الرسمية مثل الحكومة. وبالتالي، فإن السياسة تُعتبر عامة عندما تتضمن اتخاذ قرارات تهدف إلى تحقيق مصالح جماعية في المجتمع[١].

من جهته، يرى الباحث الأمريكي جيمس أندرسون (١٩٢٨-٢٠٢٤) أن السياسة العامة هي مسار عمل ثابت نسبيًا وموجه يتبعه فرد أو مجموعة لمواجهة مشكلة أو قضية تهم الجمهور[٢].

بينما يعتقد المفكران الأمريكيان جابرييل الموند (١٩١١-٢٠٠٢) وجي بينغهام باول الابن (١٩٤٢-) أن السياسة العامة تمثل الأنشطة العامة والفعل السياسي في السياق الاجتماعي، حيث تسعى سلطات الدولة لتلبية احتياجات المجتمع في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والدفاع، والضمان الاجتماعي[٣].

وبالنسبة لمفهوم التعليم العالي، يمكن القول انه يرمز إلى المرحلة التعليمية التي تأتي بعد التعليم الثانوي، ويشمل الجامعات، والكليات التقنية، والمعاهد العليا. لا يقتصر التعليم العالي على إعداد الطلاب للحصول على الشهادات الأكاديمية فقط، بل يمتد ليشمل تطوير المعرفة، والبحث العلمي، والابتكار، وتأهيل الأفراد المتخصصين لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعتمد مكانة التعليم العالي على مدى إسهامه في التنمية المجتمعية، ومستوى تفاعله مع سوق العمل ومؤسسات الدولة[٤].

---

(١) سارة إبراهيم حسين، *مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة*، ط١، (بغداد: مكتبة السنهوري، ٢٠١٤)، ص٥٣.

(2) James E. Anderson, Public Policymaking: An Introduction, 5th ed. (Boston: Houghton Mifflin Company, 2003), p.2.

(٣) نقلاً عن: مثنى فائق مرعي، وفرح ضياء المبارك، *السياسات العامة والحكومات المحلية*، ط١، (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠٢٠)، ص ١٨.

(4) Altbach, Philip G., Liz Reisberg, and Laura E. Rumbley. Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution. Paris: UNESCO, 2009. Executive Summary,p.v. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000183168

يُعتبر قطاع التعليم العالي قطاعاً مهماً في الدولة والمجتمع، لأنه يمثل أحد الأعمدة الأساسية لتكوين رأس المال البشري، إذ يعمل على تطوير المهارات المهنية، وزيادة التنافسية الوطنية والدولية. كما يُعَدُّ عنصرًا محوريًا في نقل المعرفة وتعزيز البنية التحتية للبحث العلمي، حيث يُنظر إليه كمحرك رئيسي للابتكار وتحسين جودة الحياة، مما يعزز من مكانة المؤسسات الأكاديمية في المجتمعات المعاصرة.(١)

استنادًا إلى ما ذُكر سابقًا، فإن مفهوم سياسات التعليم العالي يعد من المفاهيم المركبة التي تحتاج إلى توضيح دقيق في ضوء العلوم السياسية والإدارة العامة. إذ يتضمن مجموعة من القرارات والإجراءات، والأطر التنظيمية، والخطط، والبرامج التي تتبناها الجهات الرسمية بغرض تنظيم وتطوير نظام التعليم العالي على جميع المستويات، بما في ذلك إنشاء وتطوير المؤسسات التعليمية والبحثية، وتخطيط البرامج الأكاديمية وتمويلها، وبناء رأس المال البشري وربط المخرجات بسوق العمل، وضمان الجودة والكفاءة(٢).

في هذا الإطار، تُصاغ سياسات التعليم العالي ضمن سياق السياسات العامة للدولة، وتشمل عدة جوانب وأدوار، من أهمها:

١- البعد الهيكلي: يتعلق هذا الجانب بكيفية تنظيم النظام الجامعي وتوزيع السلطات بين الحكومة والجامعات والهيئات التنظيمية، ويتناول موضوعات مثل: درجة الاستقلالية الأكاديمية في الجامعات، آليات الحوكمة المؤسسية، الأطراف الفاعلة، وكذا مستوى المركزية أو اللامركزية في اتخاذ القرارات(٣).

٢- تعزيز ضمان الجودة والاعتماد: يتطلب وضع معايير للقبول وتقييم أداء المؤسسات والبرامج التعليمية، بالإضافة إلى ضمان تحسين الجودة والاعتماد لتعزيز الأداء الأكاديمي.(٤)

(1) World Bank. World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise. Washington, DC: World Bank, 2018,p.42-43. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/3f1e4f05-f20b-51e0-ad64-a5d6ea2bb994

(2) Gregory T. Papanikos, Education Policy (Athens: Athens Institute for Education and Research, 2022),p. 3. https://www.researchgate.net/publication/358529736_Education_Policy.

(3) Burton R. Clark, The Higher Education System: Academic Organization in Cross-National Perspective (Berkeley: University of California Press, 1983),p28–34. https://dokumen.pub/qdownload/the-higher-education-system-academic-organization-in-cross-national-perspective-reprint-2019nbsped-9780520340725.html

(4) Harvey, Lee, and Diana Green. "Defining Quality." Assessment & Evaluation in Higher Education 18, no. 1 (1993): 9-34. Accessed via Quality Research International, p13–19. https://www.qualityresearchinternational.com/Harvey%20papers/Harvey%20and%20Green%201993%20Defining%20Quality.pdf

٣- التخطيط المؤسسي وتحديد الأولويات التنموية: يتضمن ذلك إنشاء وتطوير المؤسسات التعليمية وتعزيز مهارات الأكاديميين من خلال التدريب والتأهيل المستمر، وتقوية البحث العلمي بما يتناسب مع احتياجات التنمية المجتمعية والاقتصادية.[١]

٤- التمويل والإدارة: تخصيص الموارد المالية والبشرية لضمان استدامة وجودة التعليم، وهذا يشمل الأمور المتعلقة باستدامة جودة التعليم وتوزيع الموارد المالية والبشرية عن طريق الرسوم الدراسية، التمويل المشترك، الدعم الحكومي، والتعاون مع القطاع الخاص[٢].

٥- تأهيل الكوادر لسوق العمل: تهدف السياسات المعاصرة إلى توافق نتائج التعليم مع احتياجات السوق المحلي من خلال ربط مخرجات التعليم العالي بالاقتصاد الوطني وتطوير البرامج بالتعاون مع أرباب العمل ومبادرات تعزيز المهارات[٣].

في ختام هذا المبحث، يتضح لنا أن سياسات التعليم العالي تشكل إطاراً يحكم الأداء الجامعي، وأن نجاحها يعتمد على توافقها مع السياق المحلي، وانسجامها الهيكلي والتمويلي والمعرفي ضمن السياسات العامة للدولة.

I. المبحث الأول

تطور المؤشرات الكمية للتعليم العالي في إقليم كوردستان العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

أولت حكومة إقليم كوردستان العراق اهتماماً خاصاً بقطاع التعليم العالي، خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، حيث تم العمل على توفير العناصر البشرية والمادية الضرورية لهذا المجال، وسنستعرض ذلك من خلال تقسيم الموضوع إلى ثلاثة مطالب، كما يأتي:

I.أ. المطلب الأول

نبذة عن التعليم العالي في إقليم كوردستان

تشير الخلفية التاريخية والإدارية والسياسية إلى أن التعليم العالي في إقليم كوردستان يمثل مجالاً معقداً يتداخل فيه التقدم المؤسساتي مع التغيرات السياسية والاجتماعية. لذلك، سنقسم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين:

---

(1) UNESCO. World Declaration on Higher Education for the Twenty-First Century: Vision and Action. Paris: UNESCO, 1998, p 2-4. https://archive.iau-hesd.net/documentation/37-world-declaration-higher-education-twenty-first-century.html

(2) Liviu Matei. "Governance and Funding of Universities in the European Higher Education Area: Times of Rupture." In European Higher Education Area: The Impact of Past and Future Policies, 591–601. Springer, 2018. https://doi.org/10.1007/978-3-319-77407-7_35

(٣) كوفان طه عبدالله، عصمت ابراهيم حاجي، جعفر صادق سفر، "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل:مدينة دهوك نموذجاً"، *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*، المجلد ٥، العدد ١ (٢٠٢٢): ص٥٥-٥٦.

https://asjp.cerist.dz/en/article/191872?utm_source

I.أ.١. الفرع الأول

التطور التاريخي للتعليم العالي في إقليم كوردستان:

شهد التعليم العالي في إقليم كوردستان تطوراً تدريجياً متأثراً بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. قبل انتفاضة ١٩٩١، كانت مؤسسات التعليم العالي نادرة جداً نتيجة للسيطرة المركزية والتمييز الذي عاشه الكورد من قبل الأنظمة المتعاقبة في العراق(١).

كانت جامعة السليمانية أول مؤسسة تعليمية، إذ تأسست عام ١٩٦٨ في مدينة السليمانية، بدعم من مثقفي الكورد الراغبين في تأسيس مؤسسة أكاديمية. وفي عام ١٩٨١، لأسباب سياسية، تم نقل الجامعة إلى أربيل وتم تغيير اسمها إلى جامعة صلاح الدين – أربيل(٢).

عند اندلاع انتفاضة ١٩٩١، قامت الحكومة العراقية بسحب إدارتها، مما أدى إلى انتقال معظم أساتذة الجامعة إلى مؤسسات أخرى في جنوب ووسط العراق، مما أثر سلباً على التعليم العالي في الإقليم. زد على ذلك، كان للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وعلى الإقليم تأثير إضافي خلف عبئاً على الجامعة، حيث قام العديد من الأساتذة بتدريس أكثر من مادة واحدة(٣).

بعد انتفاضة ١٩٩١ وإنشاء الحكم الذاتي، ورغم هجرة الأساتذة والصعوبات الأكاديمية والاقتصادية، بدأت مرحلة جديدة من التطوير للجامعة، حيث توسعت جامعة صلاح الدين وأعيد تأسيس جامعة السليمانية عام ١٩٩٢ من قبل حكومة الإقليم، وتم إنشاء جامعة ثالثة في دهوك (جامعة دهوك) في نفس العام(٤).

وبعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣، ومع التغييرات في المشهد السياسي العراقي وتعزيز موقف إقليم كوردستان كإقليم فدرالي بموجب دستور عام ٢٠٠٥(٥)، تحسن الوضع السياسي والاقتصادي في الإقليم مما أتاح فرصاً كبيرة لنمو التعليم العالي، حيث تم إنشاء عدد من الجامعات الحكومية والأهلية، وزادت أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بشكل ملحوظ(٦).

---

(1) D. S. Atrushi and S. Woodfield, "The Quality of Higher Education in the Kurdistan Region of Iraq," British Journal of Middle Eastern Studies 45, no. 1 (2018),p.3. https://www.researchgate.net/publication/323299698_The_quality_of_higher_education_in_the_Kurdistan_Region_of_Iraq

(٢) الموقع الرسمي لجامعة السليمانية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١٠، متاح على الرابط التالي: https://univsul.edu.iq/ar/tarikh-jamiaa

(٣) الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الأرشيف)، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١٠، متاح على الرابط التالي: https://archive.gov.krd/mohe/mhe-krg.org/ku/node/3323.html

(٤)أ.م.د.عابد خالد رسول و د.أيوب محمد طيب، "طبيعة صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان وتنفيذها: سياسة التعليم العالي نموذجاً"، *مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون، جامعة السليمانية*، السنة العاشرة العدد ١ (٢٠٢٢): ص٢٩١. https://doi.org/10.17656/jlps.10217

(٥)تنص الفقرة (أولاً) من المادة (١١٧)، في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ على: "يقر هذا الدستور عند نفاذه بإقليم كوردستان وسلطاته القائمة، إقليمياً اتحادياً".

(6) Yasin Hussen Mamand, Said Shams, and Raza Arjman, "The Role of Education in the Process of Development in the Kurdistan Region of Iraq," Journal of Social Sciences and Humanities 11, no. 1 (2021),p.20. https://doi.org/10.31940/soshum.v11i1.2113.

I.أ.٢. الفرع الثاني

الهيكل الإداري والتنظيمي لقطاع التعليم العالي:

في الخطوة القانونية الأولى نحو تنظيم التعليم العالي في إقليم كوردستان، أصدر برلمان كوردستان قانون التعليم العالي والبحث العلمي (القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣) الذي نظم بشكل مباشر الجوانب العلمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال مجلس التعليم العالي الذي كان تحت إشراف رئاسة مجلس الوزراء، لتسيير شؤون الدراسات العليا وترتيب معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي[١].

بعد انتخابات الدورة الثانية لبرلمان كوردستان في عام ٢٠٠٥ وتشكيل الحكومة الخامسة لإقليم كوردستان في عام ٢٠٠٦، تم إنشاء وزارة باسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في كوردستان، وذلك بموجب قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٤[٢].

في عام ٢٠٠٨، سن برلمان كوردستان تشريع جديد للوزارة، والذي عُرف باسم القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨. ينص هذا القانون على أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كوردستان هي المسؤولة عن تطبيق السياسة التعليمية والإشراف عليها في الجامعات والمعاهد، سواء كانت حكومية أو خاصة. كما تتولى الوزارة تنظيم عمليات القبول، اعتماد البرامج الأكاديمية، وضمان جودة التعليم. وقد منح صدور هذا القانون الجامعات مزيدًا من الحرية الأكاديمية والإدارية[٣].

I.ب. المطلب الثاني

تطور المؤشرات الكمية للتعليم العالي في القطاع الحكومي

سنقوم بعرض هذه المؤشرات من خلال تقسيم المطلب إلى أربعة فروع، على النحو الآتي:

I.ب.١. الفرع الأول

التطور الكمي لهيئة التدريس والطلاب في الجامعات والمعاهد الحكومية حسب المراحل الدراسية (٢٠٠٣-٢٠٢٣):

الجدول رقم (١)

يوضح الجدول رقم (١) عدد هيئة التدريس والطلاب في الجامعات والمعاهد الحكومية بحسب المراحل الدراسية (٢٠٠٣-٢٠٢٣)[٤]

---

(١) الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الأرشيف)، مصدر سبق ذكره.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المادتين الثانية والثالثة، من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨.
(٤) ئامادەکردنی توێژەر بە پشت بەستن بە: وەزارەتی خوێندنی باڵا وتوێژینەوەی زانستی، بەڕێوەبەرایەتی پلاندانان وئامار،٢٠٢٤،داتای بڵاونەکراوە،بەرواری سەردان ٢٠٢٤/٩.(إعداد الباحث بالاستناد على: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التخطيط والاحصاء، ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩).

السنة الدراسية	عدد التدريسيين	نسبة التغيير %	عدد الطلبة	نسبة التغيير %	معدل الطالب /التدريسي %
2003-2004	1,866	-	27,141	-	14.54
2004-2005	2, 315	24	35,505	30.8	15.33
2005-2006	2,455	6	42,007	18.3	17.11
2006-2007	2, 736	11.4	54,862	30.6	20
2007-2008	3,772	37.8	66,042	20.3	17.5
2008-2009	4,010	6.3	76,446	15.7	19
2009-2010	4,423	10	83,689	9.4	18.92
2010-2011	5,280	19	94,433	12.8	17.88
2011-2012	5,515	4.4	94,492	0.06	17.13
2012-2013	6,270	13.6	100,362	6.2	16
2013-2014	7,258	15.7	106,168	5.7	14.6
2014-2015	7,992	10	114,725	8	14.3
2015-2016	8,854	10.7	123,566	7.7	13.9
2016-2017	8,543	-3.5	127,175	2.9	14.88
2017-2018	8,726	2.4	125,872	-1	14.42
2018-2019	9,022	3.5	136,973	8.8	15.18

13.5	0.3	137,422	12.5	10,153	2019-2020
13.92	9.6	150,650	6.5	10,819	2020-2021
14.13	1	152,183	-0.5	10,763	2021-2022
12.96	-4.9	144,689	3.7	11,163	2022-2023
12.18	-1.9	141,856	4.2	11,641	2023-2024

يشير الجدول رقم (١) إلى تحسن ملحوظ في التعليم العالي، حيث شهدت أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس توسعًا كبيرًا، ونستعرض ذلك كما يلي:

١- عدد أعضاء هيئة التدريس:

زاد عدد أعضاء هيئة التدريس من (١,٨٦٦) في عام (٢٠٠٣) إلى (١١,٦٤١) في عام (٢٠٢٤) مما يعكس نسبة نمو تقدر بحوالي (٥٢٤%)، ويعكس هذا التوسع الجهود الحكومية في سد النقص الكبير في الكوادر بعد عام ٢٠٠٣، خاصة مع زيادة البنية الجامعية في الإقليم.

٢- عدد الطلاب:

ارتفعت أعداد الطلاب من (٢٧,١٤١) في عام (٢٠٠٣) إلى ذروتها (١٥٠,٦٥٠) في عام (٢٠٢١)، مما يدل على سياسة تهدف إلى توسيع القبول وتحقيق مبدأ التعليم للجميع، خصوصًا بعد التغييرات السياسية والاقتصادية التي حدثت بعد سقوط النظام البعثي عام ٢٠٠٣.

تشير الدراسات إلى أن التوسع في عدد الجامعات والطلاب بعد عام ٢٠٠٣ كان مدفوعًا بأسباب واقعية بعد عقود من الركود والعزلة، بالإضافة إلى ضعف التنظيم والإمكانيات في المراحل الأولى من تجربة إقليم كوردستان[1].

٣- معدل الطالب إلى التدريسي:

زاد معدل الطلاب بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس من (14.54%) في السنة الدراسية (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (14.88%) في السنة الدراسية (٢٠١٦-٢٠١٧)، ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض ليصل إلى (12.18%) في (٢٠٢٣-٢٠٢٤).

(1) Abdurrahman Ahmad Wahab, Education in Kurdistan Region at the Intersection of Nationalism and Democracy (PhD diss., University of Toronto, 2017), p.25–26.
https://www.academia.edu/79081274/Education_in_Kurdistan_Region_at_the_Intersection_of_Nationalism_and_Democracy?utm_source

يمثل هذا الانخفاض علامة إيجابية[١]، حيث يشير إلى تحسن في النسبة وتقليل العبء الأكاديمي على أعضاء هيئة التدريس، فكلما كانت النسبة أقل، زادت فرص الطلاب في طرح الأسئلة والمشاركة والتفاعل الأكاديمي مع التدريسيين، وهو ما يعد عنصرًا مهمًا في تحسين جودة التعليم[٢].

I.ب.٢. الفرع الثاني
التطور الكمي للجامعات الحكومية حسب السنوات الدراسية (٢٠٠٣-٢٠٢٣):

الجدول رقم (٢)

يقدم الجدول عدد الجامعات الحكومية خلال السنوات الدراسية من (٢٠٠٣-٢٠٢٣)[٣]

السنة الدراسية	عدد الجامعات الحكومية
2003-2004	3
2004-2005	5
2005-2006	5
2006-2007	7
2007-2008	7
2008-2009	7
2009-2010	8
2010-2011	12
2011-2012	12
2012-2013	13
2013-2014	13
2014-2015	14

(١) وفقًا لإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، يُفضل أن تتراوح نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بين (12:1%) و(١٥:١%) لضمان الحصول على تعليم فعال وجودة إشراف أكاديمي عالية، في ذلك:

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Education at a Glance 2023: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing, 2023. https://doi.org/10.1787/d7f76adc-en. p. 427–428

(2) Ramazan Ahmad, Paiman. Student Engagement in Public Universities in the Context of University of Raparin Kurdistan Region—Iraq, p 94.

(٣) ئامادەکردنی توێژەر بە پشت بەستن بە: وەزارەتی خوێندنی باڵا وتوێژینەوەی زانستی، سەرچاوەی پێشوو.(إعداد الباحث بالاستناد على: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مصدر سبق ذكره).

2015-2016	14
2016-2017	14
2017-2018	14
2018-2019	14
2019-2020	14
2020-2021	14
2021-2022	14
2022-2023	14
2023-2024	16

يعكس الجدول رقم (٢) نموًا تدريجيًا في عدد الجامعات الحكومية، حيث ارتفع العدد من (٣) ثلاث جامعات فقط في عام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (١٦) ست عشرة جامعة في عام (٢٠٢٣-٢٠٢٤).

يعكس هذا النمو توجهاً استراتيجياً لصانعي سياسات التعليم العالي لأسباب ودوافع رئيسية، أهمها[١]:

١- توزيع الطلاب على عدد أكبر من الجامعات، مما يقلل من الاكتظاظ ويعزز التفاعل في الصفوف، مما قد يؤدي إلى تحسين جودة التعليم.

٢- زيادة فرص القبول لفئات سكانية أكبر، خاصة لأولئك الذين يعتبرون مهمشين أو أقل حظًا، مما يساهم في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.

٣- وجود عدد متنوع من المؤسسات التعليمية يعزز المنافسة بينها، مما قد يشجعها على تحسين الأداء الأكاديمي والخدمات لجذب الطلاب.

٤- توسيع نطاق التعليم العالي يزيد من عدد الأفراد المتعلمين المؤهلين لسوق العمل، وهذا قد يساهم في تعزيز النمو وزيادة الإنتاج.

I.ب.٣. الفرع الثالث

التغيير الكمي للتدريسيين بحسب الرتبة العلمية والشهادة والجنس في الجامعات والمعاهد الحكومية بين عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) و(٢٠٢٣-٢٠٢٤):

الجدول رقم (٣)[٢]

يوضح عدد التدريسيين بناءً على الرتبة العلمية والشهادة والجنس في الجامعات والمعاهد الحكومية للسنة الدراسية (٢٠١٧-٢٠١٨)

(1) Li, Shi, and Chunbing Xing. "China’s Higher Education Expansion and Its Labor Market Consequences." IZA Discussion Paper No. 4974, 2010. P.7-17 .https://ftp.iza.org/dp4974.pdf

(٢) ئامادەکردنی تۆژەر بە پشت بەستن بە: وەزارەتی خوێندنی باڵا وتوێژینەوەی زانستی، سەرچاوەی پێشوو.(إعداد الباحث بالاستناد على: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مصدر سبق ذكره).

المرتبة العلمية	الجنس		المجموع
	الذكور	الإناث	
أستاذ	٤٤٧	٣١٢	٧٥٩
أستاذ مساعد	١,٠٢٠	٣٠٥	١,٣٢٥
مدرس	١,٨١٢	٨٠٤	٢,٦١٦
مدرس مساعد	٢,٧٢٣	١,٧٥٤	٤,٤٧٧
المجموع	٦,٠٠٢	٣,١٧٥	٩,١٧٧
الشهادة	الجنس		المجموع
	الذكور	الإناث	
دكتوراه	٢,٦٠٣	١,٠٢٨	٣,٦٣١
ماجستير	٣,٣٩٩	٢,١٤٧	٥,٥٤٦
المجموع	٦,٠٠٢	٣,١٧٥	٩,١٧٧

الجدول رقم (٤)

يوضح عدد التدريسيين بحسب الرتبة العلمية والشهادة والجنس في الجامعات والمعاهد الحكومية للسنة الدراسية (٢٠٢٣-٢٠٢٤)[١]

المرتبة العلمية	الجنس		المجموع
	الذكور	الإناث	
أستاذ	585	129	714
أستاذ مساعد	1,717	657	2,374
مدرس	2,448	1,431	3,879
مدرس مساعد	2,322	1,733	4,055
المجموع	7,072	3,950	11,022
الشهادة	الجنس		المجموع
	الذكور	الإناث	
دكتوراه	3,648	1,413	5,061
ماجستير	3,744	2,771	6,515
المجموع	7,392	4,184	11,576

عند تحليل المقارنات بين الجدولين (٣) و(٤)، نجد:

١- ازدياد الكادر الأكاديمي بشكل عام: حيث سجل زيادة في عدد التدريسيين بنسبة (٢٠%) خلال ٦ سنوات، شاملاً جميع المراتب العلمية، مما يدل على وجود تدرج أكاديمي وتحسن في النظام التعليمي الجامعي، مما يعزز من القدرة والمرونة في الإشراف الأكاديمي والبحثي.

(١) المصدر نفسه.

٢- تحسن ملحوظ في عدد حاملي الدكتوراه: ارتفع عدد حاملي شهادة الدكتوراه من (٣,٦٣١) في السنة الدراسية (٢٠١٧-٢٠١٨) إلى (٥,٠٦١) في السنة الدراسية (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، بنسبة زيادة تصل إلى (٣٩. ٤%)، وهذا يمثل تطوراً نوعياً نحو تعزيز الخبرة الأكاديمية والتوسع في البحث.

٣- زيادة تمثيل النساء في الهيئة التدريسية: ارتفع عدد المدرسات من (٣,١٧٥) في السنة الدراسية (٢٠١٧-٢٠١٨) إلى (٣,٩٥٠) في السنة الدراسية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بنسبة زيادة بلغت (٢٤%. ٤)، مما يعكس اتجاهاً تدريجياً نحو تحقيق التوازن النوعي ودعم المرأة في المؤسسات الأكاديمية في إقليم كوردستان، وهو جزء من مؤشرات النمو المستدام في التعليم[١].

I.ب.٤. الفرع الرابع
التغير الكمي لعدد المقبولين في الدراسات العليا من (٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤):

الجدول رقم (٥)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا من (٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤)[٢]

السنة الدراسية	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	المجموع
2010-2011	80	686	205	971
2011-2012	55	651	252	958
2012-2013	120	714	176	1,010
2013-2014	58	597	92	747
2014-2015	94	934	120	1,148
2015-2016	27	233	540	800
2016-2017	20	358	292	670
2017-2018	62	400	236	698
2018-2019	520	398	190	1,107
2019-2020	33	358	245	636
2020-2021	715	١٨١٠	1,220	3,745
2021-2022	55	303	290	648
2022-2023	0	110	48	158

(١) الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يتضمن تعليمًا شاملاً وعادلاً يزيد من فرص التعلم المستمر. ويشمل ذلك أهدافًا مثل التعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، وتحسين البنية التحتية التعليمية، في ذلك ينظر(تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٩/٧):

United Nations. "Sustainable Development Goal 4: Quality Education." Accessed October 10, 2025. https://sdgs.un.org/goals/goal4.

(٢) ئامادەکردنی توێژەر بە پشت بەستن بە: وەزارەتی خوێندنی باڵا وتوێژینەوەی زانستی، سەرچاوەی پێشوو.(إعداد الباحث بالاستناد على: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مصدر سبق ذكره).

2023-2024	2029	5119	2213	9361

يكشف الجدول رقم (٥) عن توسع عام في القبول، مع بعض الانخفاضات في بعض السنوات. ونشير هنا إلى الجوانب الإيجابية لهذا التوسع من خلال النقاط التالية:

١- **الاتجاه الاستراتيجي نحو تأهيل الكوادر البشرية:** زيادة عدد المقبولين في برامج الدكتوراه من (٢٠٥) في السنة الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١) إلى (٢,٢١٣) في السنة الدراسية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) يعد مؤشراً على الجهود المبذولة لتأهيل الكوادر الجامعية المستقبلية في مؤسسات التعليم في إقليم كوردستان، وهذا يتماشى مع معايير التطوير المؤسسي في التعليم العالي المعتمدة من (OECD)[١].

٢- **ارتفاع معدلات القبول في الماجستير**: تنامى عدد المقبولين في الماجستير من (٦٨٦) في السنة الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١) إلى (٥,١١٩) في السنة الدراسية (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، وهذه الزيادة تعزز من فرص سد الفجوة بين الدرجتين الجامعية والدكتوراه، كما أنها تمثل فرصة لبناء قاعدة علمية متوسطة متميزة.

٣- **تعزيز فرص التعليم العالي:** تساعد الأعداد الكبيرة في تحسين تصنيف الدولة فيما يتعلق بمؤشرات التحاق الطلاب بالتعليم العلي[٢].

٤- **تعزيز البحث العلمي:** كثرة طلاب الماجستير والدكتوراه قد تؤدي إلى زيادة البحوث الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية داخل إقليم كوردستان وخارجه، حيث تتطلب تعليمات وزارة التعليم العالي من طالب الماجستير أن ينشر بحثاً مستلًا من رسالته، في حين يُطلب من طالب الدكتوراه نشر بحثين مستلين من أطروحته قبل المناقشة[٣]، وتشير البيانات المتاحة إلى أنه خلال عام واحد (٢٠٢٠-٢٠٢١)، تم نشر (٣٩٨١) بحثاً علمياً في المجلات المحلية والدولية[٤].

---

(١) تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام ١٩٦١، وتضم (٣٨) دولة تسعى لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين سياسات التعليم، وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال وضع معايير دولية مستندة إلى الأدلة، في ذلك: الموقع الرسمي لمنظمة(OECD) (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٧)
OECD. *Education at a Glance 2022*. Paris: OECD Publishing, 2022. https://www.oecd.org/en/publications/education-at-a-glance-2022_3197152b-en.html.

(٢) مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي، يتمحور حول قياس نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (دون اعتبار العمر) إلى العدد الإجمالي للفئة العمرية المؤهلة. ويعكس هذا النظام قدرة التعليم على جذب الطلاب واستقطابهم لمتابعة الدراسات العليا، في ذلك (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٧):
https://databrowser.uis.unesco.org/browser/EDUCATION/UIS-SDG4Monitoring/t4.3/i4.3.2

(٣) نوسراوی وەزارەتی خوێندنی باڵاو توێژینەوەی زانستی، بەڕێوەبەرایەتی کاروباری یاسایی، ژمارە (١٥٣٧٤) لە ٢٠٢٣/٨/١٥.(كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الشؤون القانونية، المرقم (١٥٣٧٤) في ٢٠٢٣/٨/١٥).

(٤) کاروچالاکییەکانی کابینەی نۆیەمی حکومەتی هەرێمی کوردستان لە ماوەی سێ ساڵدا، ڕاپۆرتێکە ئامادەکراوە لەلایەن فەرمانگەی هەماهەنگی و بەدواداچوونی حکومەتی هەرێمی کوردستان، تەمووزی ٢٠٢٢، بڵاونەکراوە، ل٢٠٥.(أعمال ونشاطات الكابينة الوزارية التاسعة لحكومة إقليم كوردستان في غضون ثلاث سنوات، تقرير أعده دائرة التنسيق والمتابعة في حكومة إقليم كوردستان، تموز ٢٠٢٢، غير منشور، ص٢٠٥).

I.ج. المطلب الثالث

تطور المؤشرات الكمية للتعليم العالي في القطاع الخاص (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

برفقة تقدم المؤشرات الكمية في التعليم العالي الحكومي، شهد التعليم العالي الخاص أيضاً تطوراً خاصاً به، خاصة بعد عام ٢٠١٠، وسنستعرض هذا الأمر كما يلي:

I.ج.١. الفرع الأول

التطور الكمي للتدريسين والطلبة في الجامعات والمعاهد الأهلية للسنوات الدراسية (٢٠١٠ - ٢٠٢٣):

الجدول رقم (٦)

يبين الجدول عدد التدريسين والطلبة في الجامعات والمعاهد الأهلية للفترة الدراسية (٢٠١٠ - ٢٠٢٣)[١]

السنة الدراسية	عدد التدريسين	نسبة التغيير (%)	عدد الطلبة	نسبة التغيير (%)	معدل الطالب/ التدريسي (%)
2010-2011	79		5,231		66.2
2011-2012	121	53.1	6,272	19.9	51.83
2012-2013	144	19	7,526	19.9	52.26
2013-2014	205	42.3	7,481	-0.59	36.49
2014-2015	1280	524	27,340	265	21.35
2015-2016	1281	0.07	29,263	7	22.84
2016-2017	1,147	10.4-	29,952	2.3	26.11
2017-2018	1,993	73.7	27,123	9.4-	13.60
2018-2019	1,880	5.6-	25,526	5.8-	13.57
2019-2020	1,791	4.7-	25,609	0.3	14.29
2020-2021	1,281	28.4-	25,893	1.1	20.21
2021-2022	1,244	2.8-	**[2]		-
2022-2023	2,936	136	39,695		13.5
2023-2024	2,456	16.34-	4,1358	4.1	16.83

(١) ئامادەكردنى تويژەر بە پشت بەستن بە: وەزارەتى خوێندنى باڵا وتوێژينەوەى زانستى، دەزگاى سەرپەرشتى ودڵنيايى جۆريى،بەڕێوەبەرايەتى دڵنيايى جۆريى ومتمانە پێدان،٢٠٢٤،داتاى بڵاونەكراوە،بەرواری سەردان ٢٠٢٤/١٠.(اعداد الباحث بالاستناد على: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جهاز الاشراف وضمان الجودة، مديرية ضمان الجودة والاعتمادية، بيانات غير منشورة، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠).

(٢) يشير هذه العلامة الى عدم وجود بيانات لتلك السنوات او عدم تمكننا من الحصول عليها.

عند مراجعة محتوى الجدول رقم (٦)، نلاحظ وجود عدد من المؤشرات الإيجابية:
١- زيادة العدد الكلي للتدريسيين والطلبة: حيث ارتفع عدد أعضاء الهيئة التدريسية من (٧٩) في العام الدراسي (٢٠١٠-٢٠١١) إلى (٢,٤٥٦) في العام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، وهو تقدم كبير بنسبة تفوق (٣٦٠٠)%. كما زاد عدد الطلاب من (٥,٢٣١) إلى (٤١,٣٥٨) خلال نفس الفترة.
٢- تحسن في نسبة الطلاب إلى كل تدريسي في بعض الفترات: جاءت نسبة الطلبة إلى التدريسيين في السنة الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١) عند (66.2%) بينما انخفضت إلى (22.84%) في السنة الدراسية (٢٠١٥-٢٠١٦).

I.ج.٢. الفرع الثاني

التطور الكمي للطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد الأهلية للسنوات الدراسية (٢٠١٩-٢٠٢٢):

الجدول رقم (٧)
يُظهر الجدول عدد الطلاب المقبولين في الجامعات والمعاهد الأهلية خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٢)[١]

السنة الدراسية	عدد التدريسين	نسبة التغيير (%)	عدد الطلبة	نسبة التغيير (%)	معدل الطالب/ التدريسي (%)
2010-2011	79		5,231		66.2
2011-2012	121	53.1	6,272	19.9	51.83
2012-2013	144	19	7,526	19.9	52.26
2013-2014	205	42.3	7,481	-0.59	36.49
2014-2015	1280	524	27,340	265	21.35
2015-2016	1281	0.07	29,263	7	22.84
2016-2017	1,147	10.4-	29,952	2.3	26.11
2017-2018	1,993	73.7	27,123	9.4-	13.60
2018-2019	1,880	5.6-	25,526	5.8-	13.57
2019-2020	1,791	4.7-	25,609	0.3	14.29
2020-2021	1,281	28.4-	25,893	1.1	20.21
2021-2022	1,244	2.8-	**[2]		-

(١) كاروچالاكييەكانى كابينەى نۆيەمى حكومەتى هەرێمى كوردستان لە ماوەى سێ ساڵدا، سەرچاوەى پێشوو،ل٢٠٠.(أعمال ونشاطات الكابينة الوزارية التاسعة لحكومة إقليم كوردستان في غضون ثلاث سنوات، مصدر سبق ذكره،ص٢٠٠).
(٢) يشير هذه العلامة الى عدم وجود بيانات لتلك السنوات او عدم تمكننا من الحصول عليها.

2022-2023	2,936	136	39,695		13.5
2023-2024	2,456	16.34-	4,1358	4.1	16.83

عند تحليل محتوى الجدول رقم (٧)، نرى عددًا من المؤشرات الإيجابية:

١- **تراجع عدد المقاعد الشاغرة (لاسيما في برامج الدبلوم):** انخفضت المقاعد الفارغة في برامج الدبلوم من (٣,٧٩٢) في العام الدراسي (٢٠١٩-٢٠٢٠) إلى (٥٣٥) فقط في العام الدراسي (٢٠٢١-٢٠٢٢)، مما يوضح تحسناً في توافق البرامج مع احتياجات الطالب.

يمكن ربط هذا الاقبال الكبير على الدبلوم بتغيير اتجاهات واهتمامات الطلبة نحو البرامج التقنية أو المهنية القصيرة الأمد نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة أو نقص فرص العمل لخريجي البكالوريوس.

٢- **استقرار عدد القبولات السنوية (خصوصاً في البكالوريوس):** تشير الأرقام في الجدول إلى أن عدد المتقدمين سنوياً لمستوى البكالوريوس يتراوح بين (١١,٩٧٧) إلى (١٣,٣٦٨)، مما يدل على استقرار نسبي في الطلب على التعليم الأهلي.

I.ج.٣. الفرع الثالث

التطور الكمي للجامعات والمعاهد الأهلية للسنوات الدراسية (٢٠٠٥ -٢٠٢٣):

الجدول رقم (٨)

يوضح الجدول عدد الجامعات والمعاهد الأهلية خلال السنوات الدراسية من (٢٠٠٥ -٢٠٢٣)

السنة الدراسية	عدد الجامعات الاهلية	عدد المعاهد الاهلية
2005-2006	1	1
2006-2007	1	0
2007-2008	4	0
2008-2009	6	0
2009-2010	7	0
2010-2011	8	0
2011-2012	9	0
2012-2013	9	0
2013-2014	10	2
2014-2015	11	9
2015-2016	13	10
2016-2017	14	10
2017-2018	14	11
2018-2019	16	11
2019-2020	15	11
2020-2021	18	19
2021-2022	18	19
2022-2023	18	20

يظهر لنا محتوى الجدول رقم (٨) عدد من المؤشرات الإيجابية:

١- **نمو ملحوظ في عدد الجامعات الأهلية:** ارتفع عدد الجامعات الأهلية من جامعة واحدة فقط في السنة الدراسية (٢٠٠٥–٢٠٠٦) إلى (18) جامعة في السنة الدراسية (٢٠٢٢–٢٠٢٣)، أي بزيادة قدرها (1700%) ، يشير هذا النمو إلى اهتمام حكومة الإقليم والقطاع الخاص بتوسيع التعليم العالي الأهلي كقطاع مواز ومكمل للتعليم الحكومي.

٢- **توسع كبير في عدد المعاهد الأهلية بعد ٢٠١٣:** يبين الجدول بانه لم يكن هناك أي معهد أهلي حتى السنة الدراسية (٢٠١٢–٢٠١٣)، لكن العدد ارتفع إلى (20) معهداً في السنة الدراسية (٢٠٢٢–٢٠٢٣)، مما يعكس اتجاهاً نحو تعزيز التعليم التقني والمهني، مما قد يسهم في دعم احتياجات سوق العمل الذي يتطلب مهارات تطبيقية أكثر من الأكاديمية البحتة.

في ختام المبحث نصل الى نتيجة مفادها أن التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق شهد بعد عام ٢٠٠٣ تطورًا ملحوظًا في مؤشرات النمو الكمي، تمثل في ازدياد عدد الجامعات الحكومية والأهلية، وتوسع الطاقة الاستيعابية للطلبة، وارتفاع معدلات الالتحاق، إضافة إلى فتح مجالات جديدة للدراسات العليا. وقد عكس هذا التوسع اتجاهاً استراتيجياً نحو إتاحة فرص التعليم العالي لشريحة أوسع من المجتمع، بما أسهم في تعزيز العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص، خاصةً للفئات التي كانت محرومة سابقًا من الوصول إلى التعليم الجامعي. كما ساهم في تنويع مؤسسات التعليم العالي، وخلق بيئة أكثر ديناميكية للتنافس بين الجامعات الحكومية والأهلية.

II. المبحث الثاني

تحليل المعوقات البنيوية للتعليم العالي في اقليم كوردستان العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

رغم التقدم الكمي الذي شهدته الجامعات في إقليم كوردستان، إلا أن هذا التقدم صاحبه العديد من المعوقات البنيوية التي ضعفت أداءها ، سنشير إلى ذلك من خلال مطلبين:

II.أ. المطلب الأول

دراسة المعوقات البنيوية في التعليم العالي بالقطاع الحكومي

سنقوم بدراسة المعوقات البنيوية التي تواجه التعليم العالي في القطاع الحكومي، من خلال تقسيمها إلى:

II.أ.١. الفرع الأول

المعوقات البنيوية المتعلقة بالتدريسيين والطلاب في الجامعات والمعاهد الحكومية:

استنادًا إلى المؤشرات التي ناقشناها في المطلب الثاني من المبحث الأول، يمكننا تحديد أبرز المعوقات البنيوية التي تواجه التعليم العالي الحكومي في إقليم كوردستان، فيما يتعلق بالتدريسيين والطلاب (حسب البيانات الموضحة في الجدول رقم ١)، كالآتي:

١- لوحظ أن عدد التدريسيين زاد ببطء واضح، بل سجل انخفاضًا نسبته (-٣. ٥%) في (٢٠١٦-٢٠١٧)، وذلك يعود في رأينا إلى عدم تعيين موظفين جدد منذ عام ٢٠١٥ في المؤسسات الحكومية، وفي نفس الوقت يتقاعد بعض التدريسيين كل عام، بالإضافة إلى أن بعضهم يتجه إلى الجامعات الخاصة عن طريق الإعارة نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها موظفو القطاع الحكومي، بسبب تأخر الحكومة عن دفع الرواتب أو استقطاع

جزء منها وحتى عدم صرفها في بعض الحالات ولشهور عديدة بعد الأزمة المالية التي أثرت على الإقليم منذ عام ٢٠١٤.

٢- كما انخفض عدد الطلاب أيضًا على مدى ثلاث سنوات متتالية (٢٠٢١-٢٠٢٤)، مما يمكن أن يُعزى إلى قلة فرص العمل وتوجه بعض الطلاب للالتحاق بالجامعات والمعاهد الخاصة.

بخصوص موضوع سوق العمل، تؤكد الأبحاث والدراسات عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات العمل[١]، إذ يتم التركيز على الكم والتوسع الأفقي على حساب الجودة والتوسع العمودي، حيث يتم قبول عدد كبير من الطلبة في الجامعات والمعاهد سنويًا دون تدريبهم أو تأهيلهم، ودون مراعاة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد الخريجين في الكليات الأدبية والنظرية مقارنة بالتخصصات العلمية والتطبيقية المطلوبة، مما نتج عنه عدم توافق بين المؤهلات التي يحملها الباحثون عن العمل وفرص العمل المتاحة، وبالتالي يدخل العديد منهم ضمن فئة العاطلين عن العمل، مما يسهم في ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع[٢].

ووفقًا للبيانات المتاحة، في عام ٢٠١٢، شكل خريجو التعليم العالي (١٠.٩%) من معدلات البطالة التي بلغت (٧.٩%)، وفي عام ٢٠٢١ مع زيادة أعداد الخريجين، ارتفعت معدلات البطالة الإجمالية في العراق بما في ذلك إقليم كوردستان، وأظهرت البيانات أن (٢٠%) من معدلات البطالة البالغة (١٦.٥%) كانوا من حملة الشهادات الجامعية، مما يعني أنه مع تزايد عدد خريجي التعليم العالي، تضاعفت معدلات البطالة[٣]، في وقت أنه، وفقًا لبيانات دائرة إحصاء السليمانية، ترغب نسبة (٨٩%) من خريجي الجامعات والمعاهد في الإقليم في العمل داخل مؤسسات القطاع العام[٤]، وهذا يدل على أن معظم الخريجين لا

(١) على سبيل المثال، في دراسة ميدانية أجريت في محافظة دهوك حول هذا الموضوع، وجدت أنه لا يوجد تنسيق حقيقي بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي، وذلك لأسباب عديدة مثل ضعف دور الحكومة، قلة معلومات الخريجين ومهاراتهم، وجود خلل في نظام القبول المركزي. . . إلخ، في ذلك: كوفان طه عبدالله، عصمت ابراهيم حاجي، جعفر صادق سفر، "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل: مدينة دهوك نموذجاً"، *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*، المجلد ٥، العدد ١ (٢٠٢٢): ص٥٦-٦٥.
https://asjp.cerist.dz/en/article/191872?utm_source

(2) Azhi Kh. Bapir et al. "Effect of Information Technology on Job Creation to Support Economic Development in the KRG of Iraq: Case Studies of Graduates in Universities (2023-2024) of the KRG of Iraq, Cornell University," arXiv preprint, 2025. https://doi.org/10.48550/arXiv.2501.04438

(٣) سميان ابراهيم بريندار، پەيوەندی نێوان هەڵاوسانی ڕێژەی گەنجان وتوندوتیژی سیاسی لە هەرێمی کوردستان، فراوانبوونی کەرتی خوێندنی باڵا لەدوای ساڵی ٢٠٠٣ وەك نمونە، نامەی ماستەر، کۆلێژی زانستە سیاسیەکان، زانکۆی سەڵاحەدین، ٢٠٢٣،ل٩٣. سميان ابراهيم بريندار، "العلاقة بين تضخم نسبة الشباب و العنف السياسي في إقليم كوردستان: توسع قطاع التعليم العالي بعد ٢٠٠٣ نموذجاً"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين/أربيل، ٢٠٢٣)، ص٩٣.

(٤) گۆڤاری لڤین، گرفاریکی ڕۆشنبیریی گشتییە، ڕاپۆرتی تایبەت، سلێمانی، ژمارە (٢٣٤) لە ٢٠١٣/٦/١،ل٣. مجلة لفين ، مجلة ثقافية عامة، تقرير خاص ، السليمانية، العدد (٢٣٤) في ١ / ٦ / ٢٠١٣،ص٣.

يمتلكون الفكر المنفتح للتغيير فيما يخص تفضيلاتهم المهنية، أي انتقالهم من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

٣- على الرغم من أن معدل الطالب/التدريسي يُعتبر مقياسًا كميًا معتمدًا عالميًا لجودة التعليم، إلا أنه ليس كافيًا بمفرده، تشير الأبحاث[١] إلى ضرورة دمجه مع مؤشرات أخرى مثل:

أ- مؤهلات التدريسيين: تظهر الأبحاث أن نقص عدد التدريسيين المؤهلين يعد من أبرز التحديات الهيكلية في العراق (بما في ذلك إقليم كوردستان)، مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى الأكاديمي[٢].

ب- تفاعل الطلبة مع التدريسيين: تشير دراسة ميدانية إلى أن العديد من الطلاب في الجامعات الحكومية يواجهون ضعفًا في مستوى المشاركة والتفاعل في الصفوف الدراسية، لأسباب متعددة، من أبرزها الطرق التقليدية في التدريس التي تركز على المحاضرات بدلاً من المشاركة الفعالة[٣].

II.أ.٢. الفرع الثاني

المعوقات البنيوية للجامعات الحكومية:

بناءً على المؤشرات التي تم ذكرها في المطلب الثاني من المبحث الأول، يمكننا توضيح أبرز المعوقات البنيوية التي تواجه التعليم العالي الحكومي في إقليم كوردستان، فيما يتعلق بالجامعات الحكومية (حسب البيانات الواردة في الجدول رقم ٢)، وذلك كما يلي:

١- بالنظر إلى أن عدد سكان إقليم كوردستان ليس كبيراً، حيث يقدر بحوالى ستة مليون ونصف نسمة[٤]، فإن هذا العدد لا يتماشى مع العدد الكبير من الجامعات والمعاهد. فإذا قمنا بمقارنة إقليم كوردستان العراق بجمهورية مصر العربية، سنلاحظ أن عدد سكان مصر يقدر تقريباً بحوالى (١٠٠) مليون نسمة، ووفقاً لبيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

---

(١) على سبيل المثال، حذرت دراسة علمية من توظيف معدل الطالب/ التدريسي كمؤشر منفرد على جودة التعليم، حيث تقضي الدراسة بأن العوامل الثقافية والبنية التحتية والتقييم الذاتي تلعب دورًا أكبر في بعض السياقات، في ذلك:

Altbach, P. G., & Hazelkorn, E. (2018). Measuring Education Quality in Global Rankings: What's the Likelihood? International Higher Education, 95, p.12–14. https://doi.org/10.6017/IHE.2018.95.10721

(2) Sabah Faihan, "The Higher Education in Iraq: Challenges and Recommendations," Journal of Advanced Social Research 3, no. 9 (2013),p.258-259.
https://www.researchgate.net/publication/265053075_the_higher_education_in_iraq#fullTextFileContent

(3) Ramazan Ahmad, Paiman. Student Engagement in Public Universities in the Context of University of Raparin Kurdistan Region—Iraq, Journal of Education and Practice,2015,p.٩٥.
https://www.iiste.org/Journals/index.php/JEP/article/view/25225?utm_source

(٤) وفقاً للبيانات الرسمية يبلغ عدد سكان إقليم كوردستان العراق (٦٥٥٦٧٥٢) نسمة، هيئة إحصاء إقليم كوردستان، في ذلك (تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١٨)، متاح على الرابط التالي:
https://krso.gov.krd/ar/indicator/السكان-و-القوى-العاملة/السكان

المصرية، هناك (١٠٥) جامعة (حكومية وخاصة)[١]، بينما في إقليم كوردستان العراق، حتى العام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٤) وصل عدد الجامعات إلى (٣٤) جامعة (حكومية وخاصة)، مع وجود (٢٠) معهد أهلي[٢].

٢- على الرغم من أن إقليم كوردستان قد بذل جهوداً لتطوير القدرات البشرية العلمية والتقنية العاملة في مجال البحث والتطوير كمياً، عبر إنشاء الجامعات والمراكز العلمية وإرسال الكوادر إلى الخارج للدراسة والمشاركة في الدورات، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في الخلل والنقص في الجانب النوعي، وهذه ظاهرة شائعة في معظم أنظمة التعليم العالي بالدول النامية[٣]، سواء من حيث جودة الأبحاث والمجلات الأكاديمية و تصنيف جامعات الإقليم ضمن التصنيفات العالمية، ومن بين دلائل عدم إعطاء هذا الجانب الأهمية المطلوبة هو عدم تخصيص حكومة الإقليم أو وزارة التعليم العالي ميزانية خاصة للجامعات والمؤسسات التعليمية لتعزيز البحث العلمي أو التأليف والترجمة[٤].

بالنسبة لجودة الأبحاث والمجلات الأكاديمية في الإقليم، يمكن القول إنها في الغالب تتميز بالشكلية وتعتبر محلية، ولم تحقق معظمها المعايير العالمية المرتبطة بالبحث الجيد أو المجلات المرموقة، حيث أصبح إعداد الأبحاث وكتابتها عامة وسيلة لاستكمال متطلبات الماجستير والدكتوراه أو للحصول على ترقية أو منصب وظيفي، بدلاً من أن تكون لها مساهمة معرفية حقيقية[٥].

ووفقا لبيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كوردستان لعام ٢٠٢٣، يوجد (٤٦) مجلة محكمة (معترف بها) صادرة من الجامعات والمراكز البحثية بالإقليم[٦]، وحسب المعلومات المتاحة لدى الباحث، فإن واحدة فقط من هذه المجلات تحتوي على معامل

---

(١) الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصري، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠/١٠، متاح على الربط التالي :

https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx

(٢) ينظر الجدولين رقم (٢) و (٨).

(3) Altbach, Philip G., Liz Reisberg, and Laura E. Rumbley. Trends in Global Higher Education,p.60-65.

(٤) ئینستوتی پەی بۆ پەروەردەوگەشەپێدان، خوێندنی باڵا لە بەردەم ئاڵنگاری وگرفتی چارەنەکراودا، ڕاپۆرتی هەڵسەنگاندنی ڕەوشی خوێندنی باڵا لە کابینەی هەشتەمی حکومەتی هەرێمی کوردستان (٢٠١٤-٢٠١٨)، بلاوکراوە، ٢٠١٩، ل١٥. (معهد بەی للتربية والتنمية، التعليم العالي امام التحديات و المشاكل العالقة، تقرير تقييم وضع التعليم العالي في الكابنة الوزارية الثامنة لحكومة إقليم كوردستان ٢٠١٤-٢٠١٨، منشور، ٢٠١٩، ص١٥).

(٥) أ.م.د.عابد خالد رسول و د.أيوب محمد طيب، طبيعة صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان وتنفيذها، مصدر سبق ذكره،ص٣٠٠.

(٦) نوسراوی وەزارەتی خوێندنی باڵاو توێژینەوەی زانستی، بەڕێوەبەرایەتی کاروباری زانستی، ژمارە (٢٢٥٧) لە ٢٠٢٣/١/٣١.(كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الشؤون العلمية، المرقم (٢٢٥٧) في ٢٠٢٣/١/٣١).

تأثير (Impact Factor)[١]، وهي مجلة (ARO) الصادرة عن جامعة كويه[٢]. كذلك، هناك عدد محدود من مجلات إقليم كوردستان مدرجة ضمن (SCOPUS)، وعند النظر إلى جامعة صلاح الدين كواحدة من أقدم وأشهر الجامعات في الإقليم، نجد أنها تملك أربع مجلات محكمة، مجلة واحدة منها فقط مدرجة ضمن (SCOPUS) ، وهي مجلة زانكو للعلوم الصرفة والتطبيقية[٣]، وبشكل عام وحسب موقع (SCImago)[٤] فإن هناك (٤) جامعات فقط في إقليم كوردستان مدرجة ضمن (SCOPUS)[٥].

أما فيما يخص تصنيف جامعات الإقليم في التصنيفات العالمية، فإنها متدنية ايضاً، فلو أخذنا تصنيف (EduRank)[٦] على سبيل المثال لجامعتين في إقليم كوردستان، احداها حكومية والآخر أهلية، لوجدنا أن جامعة صلاح الدين – أربيل (جامعة حكومية) إحتلت المركز (٣٩٢٢) على مستوى العالم من بين (١٤,١٣١) جامعة في تصنيف (EduRank)

---

(١) (Journal Impact Factor – JIF) هو معيار يُستخدم لقياس أهمية وتأثير مجلة علمية داخل مجالاتها، ويُحسب بناءً على عدد الاستشهادات (Citation) التي حصلت عليها المقالات المنشورة في المجلة خلال فترة معينة (عادةً السنتين الأخيرتين) مقارنة بعدد المقالات المنشورة في نفس الفترة، في ذلك:
Clarivate. "Journal Citation Reports." Clarivate, accessed October 9, 2025, https://clarivate.com/academia-government/scientific-and-academic-research/research-funding-analytics/journal-citation-reports/.

(2) Koya University. "ARO: The Scientific Journal of Koya University." Koya University, accessed October 9, 2025, https://aro.koyauniversity.org/index.php/aro.

(3) Salahaddin University-Erbil. "SUE President Congratulates SUE Journal Being Accepted in Scopus Global Database." Salahaddin University-Erbil, accessed October 9, 2025, https://su.edu.krd/news/sue-president-congratulates-sue-journal-being-accepted-scopus-global-database

(٤) SCImago هي بوابة إلكترونية متاحة للجميع، تحتوي على تقييم وتصنيف المجلات العلمية، وقد تم تطويرها استناداً إلى المعلومات المتوفرة في قاعدة بيانات (Scopus® Elsevier B. V)، في ذلك:
SCImago. "About Us – SCImago Journal & Country Rank." SCImago Journal & Country Rank, accessed October 9, 2025, https://www.scimagojr.com/aboutus.php.

(5) SCImago. "Journal Rankings – Iraq." SCImago Journal & Country Rank. Accessed October 9, 2025. https://www.scimagojr.com/journalrank.php?country=IQ.

(٦) EduRank هو تصنيف ذاتي يعتمد على مقاييس دقيقة، يتضمن (١٤,١٣١) جامعة من (١٨٣) دولة، ويعتمد على أكبر قاعدة بيانات عالمية للأبحاث العلمية، التي تحتوي على (١١٥,٢٩٥,٧٨٦) منشورًا علميًا و(٢,٩٦٤,٠٠٨,٣١٥) استشهادًا، لتقييم أداء الجامعات في (٢٤٦) مجالًا بحثيًا، في ذلك:
EduRank. "EduRank: Independent University Ranking Based on Research Performance." EduRank. Accessed October 9, 2025. https://edurank.org/methodology/

لعام ٢٠٢٥[١]، أما جامعة تيشك الدولية (جامعة أهلية) فقد حصلت على المرتبة (٦٩٢٢) عالميًا من بين (١٤,١٣١) جامعة في نفس تصنيف (EduRank) للعام ٢٠٢٥[٢].

٣- يلعب الوضع السياسي في العراق وإقليم كوردستان دورًا بارزًا في تحديد سياسات التعليم العالي، حيث تتداخل مختلف القوى السياسية في عملية اتخاذ القرار، مما يؤدي أحيانًا إلى استخدام الجامعات لتلبية المصالح الحزبية أو لنشر النفوذ السياسي. إذ تشير الأبحاث إلى أن عملية تصميم وتنفيذ السياسات العامة في إقليم كوردستان، بما في ذلك سياسة التعليم العالي، ليست مجرد استجابة تقنية للمشاكل المطروحة، بل هي عملية معقدة تتأثر بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، وغالبًا ما تهيمن عليها تأثيرات القوى والأحزاب الرئيسية والمتنفذة[٣]، فهناك علاقة مباشرة بين الضغوط السياسية والتوترات المجتمعية وبين النتائج الأكاديمية والتفاعل بين التدريسيين والطلاب، لأن الأجواء السياسية المتوترة تؤثر بشكل سلبي على التعليم الجامعي[٤].

عموماً، يمكن القول إن قطاع التعليم العالي في الإقليم يفتقر إلى استقلالية حقيقية سواء في الجوانب المالية أو الإدارية، كما أنه يفتقر إلى الضمانات اللازمة لحمايته من الضغوط والتدخلات الحزبية. لدعم هذا الرأي، يمكن الإشارة إلى ما ذكره السيد (د. دلاور علاء الدين)، الوزير السابق لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الذي ذهب إلى أن حكومة الإقليم تمارس نوعًا من المركزية في هذا المجال، حيث تم حصر الصلاحيات الأساسية في يد رئيس الإقليم ورئيس الوزراء والوزير. أما على الصعيد المالي، فإن وزارة المالية والاقتصاد تمتلك صلاحيات واسعة، بينما لا تتمتع الجامعات والمعاهد بدور كبير في اتخاذ قرارات الصرف والتعيين، بل تتبع الوزارة ومجلس الوزراء ووزارة المالية[٥]. حتى أن تعيين رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات والمعاهد يتم من قبل رئيس مجلس الوزراء[٦]، وفيما يخص التدخل في شؤون التعليم العالي، أشار الوزير السابق إلى أن العديد من القيادات

---

(1) EduRank. “Salahaddin University – Erbil: Rankings.” EduRank, updated March 2, 2025. Accessed October 10, 2025. https://edurank.org/uni/salahaddin-university-erbil/rankings

(2) EduRank. “Tishk International University: Rankings.” EduRank. Updated March 2, 2025. Accessed October 10, 2025. https://edurank.org/uni/tishk-international-university/rankings/.

(٣) أ.م.د.عابد خالد رسول و د.أيوب محمد طيب، طبيعة صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان وتنفيذها: مصدر سبق ذكره،ص٣٠٠.

(4) Burke, Kenneth. “Political Context and Faculty Attitudes Towards High Maintenance Students in Kurdistan, Iraq.” International Journal of Education, Culture and Society, vol. 9, no. 2 (2024),p.69-72. https://doi.org/10.11648/j.ijecs.20240902.13

(٥) د.دلاوەر عبدالعزیز عەلائەدین، نیشتیمانسازیی وسیستەمی فەرمانڕەوایەتی خۆمالّی لە هەرێمی کوردستان، چاپخانە ئاراس، هەولێر، ٢٠١٣،ل٣٢٩-٣٣٠. د.دلاور عبدالعزیز علاءالدین ، *بناء الوطن ونظام الحكم المحلي في إقليم كوردستان* ، (أربيل: مطبعة آراس ، ٢٠١٣)، ص٣٢٩-٣٣٠.

(٦) ينظر على سبيل المثال: المواد (٩)، و(١٤)، و(١٧)، من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨.

السياسية والأشخاص ذوي المصالح في الإقليم يمارسون هذا التدخل، مُظهرًا أن الجزء الأكبر من هذه التدخلات يتم عبر منظمات طلابية مرتبطة بالأحزاب أو من قبل تدريسيين وإداريين مرتبطين بالأحزاب[١].

تدعم هذه الأفكار دراسات عديدة، بما في ذلك دراسة ميدانية شملت (٧٠٠) أكاديمي وإداري في أربع جامعات حكومية، حيث أظهرت النتائج أن (٦٠%) من المشاركين لا يثقون في قدرة النظام الحالي على تقديم تعليم ذا جودة حقيقية، ويعزون ذلك إلى وجود تدخلات سياسية مباشرة تؤثر سلبًا على التعليم العالي[٢]. كما أكدت أبحاث أخرى أن نظام التعليم العالي في الإقليم يعاني من صراعات سياسية وحزبية تؤثر على استقلالية الجامعات، وتعيين الموظفين، وتوزيع الموارد[٣].واستنادًا إلى دراسة وهاب (٢٠١٧)، تتدخل الأحزاب السياسية في الجامعات بشكل كبير، مما حولها إلى ساحات للتنافس الحزبي بدلاً من كونها مؤسسات أكاديمية مستقلة، مما أثر سلبًا على جودة البحث العلمي والفرص المتاحة للإصلاح[٤].

٤- على الرغم من جهود وزارة التعليم العالي لتحسين نظام التقييم وضمان الجودة منذ عام ٢٠١٠[٥]، إلا أن الدراسات والشواهد تشير إلى تدهور نوعي في قطاع التعليم العالي، كونه تواجه تحديات كبيرة نتيجة اتساع الفجوة بين الإمكانيات المتاحة، مثل البنية الأساسية وندرة التدريب وضعف الموارد، وبين المهام التي يتوجب إنجازها، خاصة مع الزيادة السريعة في عدد الجامعات والكليات والأقسام.

في هذا السياق، تظهر دراسة (أحمد بايز) أن تنفيذ سياسات ضمان الجودة لم يحقق النجاح المنشود بسبب عدم وجود خطة استراتيجية وبنية كافية محليًا. حيث وصف الأكاديميون الذين تم استطلاع آرائهم المشروع بأنه عبارة عن شكل خارجي ومؤقت، وليس مشروعًا جادًا وطويل الأجل[٦]، كما تسلط الدراسة المعنونة "جودة التعليم العالي في إقليم

---

(١) د.دلاوەر عبدالعزيز عەلائەدين، سەرچاوەی پێشوو، ل ٣٢٥. د.دلاور عبدالعزيز علاءالدين، المصدر السابق، ص٣٢٥.

(2) Atrushi, D. S., & Woodfield, S. The quality of higher education in the Kurdistan Region of Iraq,p.7.

(3) Ahmed, Ahmad Baiz. The Effectiveness of Quality Assurance on Kurdistan's Higher Education Institutions. Master's Thesis, Business Administration at the University of Canberra, Australian Capital Territory, Australia, 2013, p.5-6. https://www.researchgate.net/publication/307122204_The_Effectiveness_of_Quality_Assurance_on_Kurdistan%27s_Higher_Education_Institutions

(4) Abdurrahman Ahmad Wahab, Education in Kurdistan Region at the Intersection of Nationalism and Democracy,p.26.

(٥) ركز النظام على تحسين جودة التدريس، وتعزيز قدرات الأكاديميين، ودعم البحث العلمي والتعاون الأكاديمي الدولي، ونظام جديد للتقييم والاعتماد، في ذلك:

Selar Othman Ali, Higher Education Reform: A Study of Quality Assurance and Reform Policy of Higher Education in the Kurdistan Region-Iraq, Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy, University of Southampton,2015,p.20-21. https://eprints.soton.ac.uk/411960/

(6) Ahmed, Ahmad Baiz. The Effectiveness of Quality Assurance on Kurdistan's Higher Education Institutions,p.7-8.

كوردستان العراق" الضوء على أن نسبة كبيرة من الأكاديميين يشعرون بأن نظام التعليم العالي مقيد وغير قادر على إحداث تغييرات فعالة، وأن الفجوة بين الإمكانيات المتاحة والدور المطلوب واضحة جدًا، مما يساهم في تراجع نوعية التعليم[١]. وهذا يتماشى مع ما انتقده (سعيد وآخرون) من وجود ضعف في فهم المعايير المؤسسية للجودة بين موظفي الجامعات، وكذلك تدني مستوى مشاركة الأكاديميين في صياغة السياسات، مشيرين إلى أن معظم الجامعات تعكس التزامات رسمية تجاه سياسات الجودة بدلاً من قناعة حقيقية بها، مما جعل جهود الإصلاح شكلاً خارجيًا بدلًا من تغيير حقيقي وجوهري[٢].

٥- عدم وجود استراتيجية تمويل وطنية شاملة للتعليم العالي في إقليم كوردستان، حيث أن الإنفاق على التعليم العالي لا يتناسب مع حجم التوسع الحاصل، خاصة في مجالات البحث العلمي والبنية التحتية الرقمية والمختبرات، ففي دراسة علمية، رأى أكاديميون جامعيون في الإقليم أن قلة التمويل تُعتبر أحد أسباب تراجع جودة التعليم، خاصة في ظل الزيادة السريعة في الأعداد[٣].

على سبيل المثال، نلاحظ أن نسبة المخصصات في الموازنة السنوية للإقليم لقطاع التعليم العالي ليست كافية ولا تلبي احتياجات ومتطلبات هذا القطاع الهام، فقد خصصت حكومة الإقليم مبلغ (١٦٢) مليار و (٨٨٩) مليون دينار لوزارة التعليم العالي في الموازنة التشغيلية لعام ٢٠٠٨، ثم ارتفع هذا المبلغ إلى (٤٤١) مليار و (٩٧٧) مليون دينار في عام ٢٠١٢. وفي ما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية، تم تخصيص (١١٦) مليار و (٩٢٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع إلى (١٦٩) مليار و (١٤٥) مليون دينار في عام ٢٠١٢[٤]. ومنذ عام ٢٠١٤ وحتى كتابة هذا البحث، لم يتم تخصيص أي مبلغ استثماري لهذا القطاع بسبب الأزمة الاقتصادية التي أثرت على جميع القطاعات الحكومية.

(1) Atrushi, D. S., & Woodfield, S. The quality of higher education in the Kurdistan Region of Iraq,p.١٣-١٢.

(2) Sameerah T. Saeed, Mohammed H. A. Bapir, Karwan H. Sherwani. "Quality Assurance in Iraq and the Kurdistan Region: Impacts and Challenges."in: Quality Assurance in Higher Education in the Middle East: Practices and Perspectives, International Higher Education Teaching and Learning Association, p.158-160, 2023.https://doi.org/10.1108/s2055-364120230000054009

(3) Atrushi, D. S., & Woodfield, S. (2018). The quality of higher education in the Kurdistan Region of Iraq,p.١٤.

(٤) سەرۆکایەتی ئەنجومەنی وەزیران، دەستەی بەدواداچوونی بودجە،داتای بڵاونەکراوە،هەولێر،٢٠١٢. رئاسة مجلس الوزراء في حكومة إقليم كوردستان ، هيئة متابعة الموازنة، بيانات غير منشورة ، أربيل ، ٢٠١٢.

٦- تواجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كوردستان العراق تحديات مالية وإدارية نتيجة تداخل الصلاحيات والسياسات مع الحكومة الإتحادية في بغداد[١]، خصوصًا بشأن الموازنة، وتنفيذ السياسات العامة، والاعتماد الأكاديمي. على سبيل المثال، تقر وزارة المالية في الإقليم بأن الحكومة الإتحادية لم تحول بعض المبالغ المتفق عليها لدفع رواتب موظفي القطاع العام، رغم وجود التزامات قانونية واضحة، بالإضافة إلى عدم تخصيص أي مبالغ لتمويل المشاريع الاستثمارية[٢].

وأفاد تقرير إعلامي صادر عن شبكة (Rudaw) الإعلامية أن التعليم باللغة الكوردية في كركوك ومناطق أخرى متنازع عليها يعاني من نقص في التمويل من بغداد، بينما تتحمل حكومة إقليم كوردستان عبء الإدارة، مما يؤدي إلى تباين في مستوى الإدارة وتنفيذ البرامج التعليمية[٣].

II.أ.٣. الفرع الثالث

معوقات بنيوية تتعلق بالدرجات العلمية والشهادات والجنس في الجامعات والمعاهد الحكومية:

استنادًا إلى المؤشرات التي تم ذكرها في المطلب الثاني من المبحث الأول، نستطيع تسليط الضوء على أهم المعوقات البنيوية التي تواجه قطاع التعليم العالي الحكومي في إقليم كوردستان، فيما يتعلق بالدرجات العلمية والشهادات والجنس (وفقًا للبيانات في الجدول رقم ٤) كما يلي:

---

(١) إنَّ عدم وجود قانون خاص بالنفط والغاز الذي كان من المفترض يُقر في مجلس النواب العراقي هي من المسائل الخلافية الرئيسية التي تحمل طابعًا اقتصاديًا بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بعد عام ٢٠٠٥، وتطورت هذه القضية لتصبح أزمات متكررة بين الجانبين. ومن بين تلك الأزمات، إصدار برلمان إقليم كوردستان لقانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧، ثم توقيع عقود نفطية بناءً عليه بين حكومة الإقليم وبعض الشركات الأجنبية دون الحصول على موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد أو التنسيق معها، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على حصة الإقليم من الموازنة، وقد تصاعدت المشكلة حتى بلغت مرحلة عدم إرسال الحكومة الاتحادية لحصة إقليم كوردستان من الموازنة في عام ٢٠١٤ وسنوات أخرى بعدها، مستندةً إلى عدم التزام الإقليم بالشروط والالتزامات الواردة في الموازنة المتعلقة بإيرادات النفط والغاز والإيرادات المحلية، للتفصيل، ينظر:خالد أحمد خالد، "إشكالية العلاقة بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية : دراسة تحليلية (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة سوران- اربيل، ٢٠٢٤)، ص١٨٤-٢٣٩

(2) Kurdistan Regional Government, Ministry of Finance and Economy. “Statement from the KRG Ministry of Finance and Economy.” GOV.KRD (KRG Official Website), January 2, 2025. Accessed October 10, 2025. https://gov.krd/mofe-en/activities/news-and-press-releases/2025/january/statement-from-the-krg-ministry-of-finance-and-economy.

(3) Rudaw. “Baghdad Neglects Kurdish Education in Kirkuk: Official.” Rudaw, September 2, 2024. Accessed October 10, 2025. https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/020920243?utm_source.

١- **نقص في تمثيل النساء في الدرجات العلمية العليا:** رغم زيادة عدد النساء في الهيئة التدريسية، إلا أنهن يشغلن نسبًا قليلة في الدرجات العلمية العليا، فعلى سبيل المثال، تشكل النساء فقط (١٨%) من مرتبة أستاذ و(٢٨%) من مرتبة أستاذ مساعد، وهو ما يخل بالتوازن بين الجنسين وقد يؤثر على التنوع المعرفي والتوازن في البيئة التعليمية.
٢- **الاعتماد الكبير على حملة الماجستير:** يشكل الطلاب الذين يحملون شهادة الماجستير (٥٦.٣%) من الكادر التدريسي، وهو ما قد يؤدي إلى ضعف في فعالية نقل المعرفة والإرشاد المهني للأجيال الجديدة، كما يمكن أن يعرقل أيضا تقدم البحث العلمي والنشر في مجلات ذات جودة عالية. وفقًا لدراسة (فيحان)، فإن الاعتماد على معلمي الماجستير دون توفير الفرص اللازمة للترقية يعمق من مشكلة ضعف المخرجات البحثية في العراق وإقليم كوردستان[1].

II.أ.٤. الفرع الرابع

التحديات البنيوية المرتبطة بالطلاب المقبولين في الدراسات العليا:

استنادًا إلى المؤشرات المذكورة في المطلب الثاني من المبحث الأول، يمكننا تسليط الضوء على أبرز التحديات البنيوية التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي الحكومية في إقليم كوردستان، فيما يتعلق بالطلاب المقبولين في الدراسات العليا (وفقًا للبيانات المتوفرة في الجدول رقم ٥)، وذلك كما يلي:
١- تعكس البيانات سلوكًا غير مستقر في سياسات قبول الدراسات العليا، حيث يفتقر نظام القبول إلى توسع متوازن على المدى الطويل، مما يدل على وجود خلل في التخطيط وتقلب في السياسات أو عدم وضوح الأهداف من هذه البرامج. على سبيل المثال، انخفض عدد المقبولين في برنامج الدكتوراه إلى (٩٢) مقعد فقط في السنة (٢٠١٣–٢٠١٤)، ووصل القبول إلى أدنى مستوى له في (٢٠٢٢–٢٠٢٣)، حيث تم قبول (١٥٨) طالبًا فقط، توزعوا بين (١١٠) مقاعد للماجستير و(٤٨) للدكتوراه، مع غياب كامل لدراسة الدبلوم. وقد شهدت السنة الدراسية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) زيادة هائلة في عدد المقبولين بلغت (٩,٣٦١) طالب دراسات عليا، أي أكثر من (٥) أضعاف متوسط القبول العام.
٢- القفزة غير العادية في قبول الطلاب التي حدثت في العام (٢٠٢٣–٢٠٢٤) أثارت العديد من التساؤلات والتحديات، من بينها:
أ- قد يتجاوز التوسع السريع والمفاجئ قدرات الجامعات في الإشراف الأكاديمي والتجهيزات والموارد البشرية.
ب- إن الزيادة في عدد الطلاب قد تفوق قدرات المشرفين، مما يؤدي إلى إشراف ضعيف واختيار لمواضيع بحث تقليدية أو سطحية أو مكررة.
ج- بالإضافة إلى ما سبق، فقد رافقت عملية قبول هذه الأعداد الكبيرة من الطلاب اختلالات وانتهاكات للقوانين والأنظمة المعمول بها في إقليم كوردستان، وهو ما أكدت عليه تقارير هيئة النزاهة في الإقليم، كما ذُكر في مراسلاتها الموجهة إلى وزارة التعليم العالي، التي وثقت هذه

(1) Sabah Faihan, The Higher Education in Iraq: Challenges and Recommendations,p.259-260.

الانتهاكات القانونية، بما في ذلك زيادة عدد المقاعد الدراسية خارج الخطط الجامعية المتاحة وتقبّل مدخلين لم يستوفوا الحد الأدنى من درجات امتحان الكفاءة العلمية (١٥ من ٣٠)[١].

وقد قدمت رئاسة الادعاء العام في إقليم كوردستان شكوى رسمية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتعلق بنفس الموضوع، حيث دعت الوزارة إلى الالتزام بالقوانين المعمول بها التي تنص على ضرورة تحقيق مبدأ المساواة والعدالة في إجراءات قبول الدراسات العليا، مشيرة إلى أن الوزارة خالفت هذا المبدأ من خلال تخصيص مقاعد بشكل غير قانوني لأشخاص تحت ذرائع اقتصادية أو جغرافية أو اجتماعية[٢].

II.ب. المطلب الثاني

تحليل المعوقات البنيوية في التعليم العالي بالقطاع الخاص:

رغم التقدم الذي شهدته مؤسسات التعليم العالي الخاصة من حيث زيادة عدد الجامعات والمعاهد الأهلية ومبانيها، بالإضافة إلى زيادة عدد التدريسيين والطلاب، فضلاً عن إقرار قانون خاص بالجامعات الأهلية من قبل برلمان إقليم كوردستان[٣]، إلا أن المستوى من الناحية النوعية ليس بالشكل المطلوب، بسبب وجود العديد من الجوانب التي تعاني من ضعف هيكلي في هذا القطاع. سنشير إلى هذه الجوانب من خلال تقسيم المطلب إلى ثلاثة فروع:

II.ب.١. الفرع الأول

التحديات البنيوية المتعلقة بالتدريسيين والطلاب في الجامعات والمعاهد الأهلية:

استنادًا إلى المؤشرات التي تم ذكرها في المطلب الثالث من المبحث الأول، يمكننا تحديد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه التعليم العالي الخاص في إقليم كوردستان، فيما يتعلق بالتدريسيين والطلاب (وفقًا للبيانات الموجودة في الجدول رقم ٦)، كما يلي:

١- يعاني القطاع من نقص في عدد التدريسيين في الكثير من المجالات وعدم استقراره سنوياً في الجامعات والمعاهد الخاصة. على سبيل المثال، شهدت السنوات الدراسية (٢٠١٦–٢٠١٧) و(٢٠٢٠–٢٠٢١) انخفاضات ملحوظة في عدد التدريسيين وصلت إلى (- ١٠.٤%) و(- ٢٨.٤%) على التوالي. وبالمقابل، يستمر عدد الطلاب والجامعات في الزيادة، مما يؤثر على التوازن بين أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، مما قد ينعكس سلباً على كفاءة التعليم وجودته.

٢- الزيادة المستمرة في أعداد الطلاب ليست نتيجة لتحسن نوعي في التعليم بالجامعات والمعاهد الخاصة مقارنة بالمؤسسات الحكومية، بل تعود بشكل رئيسي لزيادة عدد الطلاب الذين يتخرجون من المدارس الإعدادية. وعدم الاعتماد على معايير تخطيطية دقيقة لتقييم المدخلات والمخرجات التعليمية أسهم في زيادة التركيز على الكمية بدلاً من النوعية.

---

(١) نوسراوی دەستەی دەستپاکیی هەرێم (فەرمانگەی یاسایی)، ژمارە (٢٧٨) لە ٢٠٢٣/١١/١٣ و ژمارە (١٢١) لە ٢٠٢٤/٤/١٦.(کتاب هیئة النزاهة في الإقليم (الدائرة القانونية) المرقم (٢٧٨) في ٢٠٢٣/١١/١٣ والمرقم (١٢١) في ٢٠٢٤/٤/١٦).

(٢) نوسراوی سەرۆکایەتی داواکاری گشتی، دەستەی مافی گشتی، ژمارە (١٦٧٦) لە ٢٠٢٣/١٢/١١.(کتاب رئاسة الادعاء العام ، هيئة الحق العام، المرقم (١٦٧٦) في ٢٠٢٣/١٢/١١).

(٣) قانون الجامعات الخاصة في اقليم كوردستان المرقم (٢) لسنة ٢٠١٣.

٣- يُعتبر تدني مستوى الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الخاصة سمة واضحة، ويعود ذلك إلى أن معدل النجاح في الصف الثاني عشر هو المعايير الوحيدة المعتمدة للقبول في الجامعات والمعاهد. ومع ذلك، يمكن للطالب الالتحاق بالتخصصات التي يرغب بها بمعدل أقل مما هو مطلوب في المؤسسات الحكومية. ومن جهة أخرى، ينظر المجتمع إلى الجامعات والمعاهد الخاصة كمؤسسات ذات مستوى علمي منخفض، حيث ينجح الطلاب في اجتياز المراحل الدراسية بسهولة لأنهم يدفعون رسوم التعليم، مما يجعل نجاحهم وتخرجهم مضمونين[١].

الفرع الثاني/ التحديات الهيكلية المتعلقة بالطلاب المقبولين في الجامعات والمعاهد الخاصة:

استناداً إلى المعلومات التي قدمناها في المطلب الثالث من الفصل الأول حول الطلاب المقبولين في الجامعات والمعاهد الخاصة (وفقاً للبيانات في الجدول رقم ٧)، نرصد وجود فجوة واضحة بين خطة القبول وعدد المتقدمين لبرامج البكالوريوس. فلم يتم مراعاة الزيادة في عدد الجامعات بدراسات جدوى دقيقة حول الطلب الفعلي، مما أدى إلى بقاء آلاف المقاعد شاغرة كل عام. على سبيل المثال، في السنة الدراسية (٢٠١٩–٢٠٢٠) كانت خطة القبول في برامج البكالوريوس تتضمن (٢٠,٢٧٨) مقعدًا، لكن عدد المتقدمين لم يتجاوز (١١,٩٧٧)، أي أن حوالي (٤١%) فقط من الخطة قد تم شغله. وهذا يعكس ضعف ثقة المجتمع في التعليم الخاص، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالرسوم المالية المرتفعة مقابل التعليم الحكومي، فضلاً عن ضعف التخطيط الاستراتيجي وعدم الواقعية في تقدير الطاقة الاستيعابية مقارنة بالطلب الفعلي.

II.ب.٣. الفرع الثالث

المعوقات البنيوية للجامعات والمعاهد الأهلية:

بناءً على المؤشرات التي تم الحديث عنها في المطلب الثاني من المبحث الثاني، يمكننا توضيح أبرز العقبات الهيكلية التي تواجه التعليم العالي الخاص في إقليم كوردستان، خصوصًا فيما يتعلق بالجامعات والمعاهد الأهلية (وفق البيانات المشار إليها في الجدول رقم ٨)، كما يلي:

١- عدم توازن النمو بين الجامعات والمعاهد: تشير البيانات إلى أن التركيز كان على الجامعات في السنوات الأولى، حيث كانت المعاهد شبه غائبة حتى عام ٢٠١٣. ويدل الزيادة المستمرة في عدد المعاهد بعد ٢٠١٤ على اعتراف لاحق بأهمية الكوادر المتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني.

٢- بعض الجامعات والمعاهد الخاصة تفتقر إلى المباني الخاصة بها، وحتى عندما تمتلك مباني، فإنها تعاني من نقص في المختبرات والموارد بسبب التكاليف المرتفعة للمواد المستخدمة. وهذا يعود إلى رغبة الجامعات والمعاهد في تقليل النفقات وزيادة الأرباح كما تفعل الشركات الاستثمارية[٢].

---

(١) فهمي محمد على عبدالله، شلير على صالح، "واقع التعليم العالي الخاص في إقليم كوردستان -العراق، للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) دراسة تحليلية"، *مجلة زانكو للعلوم الانسانية، جامعة صلاح الدين-أربيل*، المجلد ٢٦ العدد ٣، (٢٠٢٢): ص٥٤.https://doi.org/10.21271/zjhs.26.3.4

(٢) فهمي محمد على عبدالله، شلير على صالح، المصدر نفسه، ص٥٣.

٣- التقييم والرصد المنتظم من قبل الوزارة في مجالات الجودة، والهيئة التدريسية، والمناهج ضعيف جدًا، وذلك لعدة أسباب، منها أسباب إدارية ترتبط بنقص الموارد البشرية الحكومية في ظل عدد كبير من الجامعات والمعاهد الأهلية، بجانب نقص التشريعات القانونية المنظمة للقطاع الخاص. إذ تم سن قانون وزارة التعليم العالي في عام ٢٠٠٨، بينما تم إنشاء قانون الجامعات الخاصة في عام ٢٠١٣ في وقت لم يكن فيه أي معهد خاص، مما جعل اسم القانون مربوطًا بالجامعات فقط.

وفقًا لنتائج البنك الدولي ومنظمة اليونسكو (٢٠١٤)، يجب أن يترافق توسع التعليم الأهلي مع إجراءات رقابية نوعية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٤- العلاقة بين التعليم الخاص والجامعات الحكومية تعاني من الضعف، حيث لم تصل إلى مستوى دعم الجامعات الحكومية للتعليم الخاص في إجراء الأبحاث وتنظيم السيمينارات والمؤتمرات[١]. كما أن المشاكل القائمة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية (المشار إليها في المطلب الأول) ألقت بظلالها على الجامعات الأهلية من حيث اعتماد الشهادات العلمية، وتأمين التمويل، والتنسيق في السياسات التعليمية[٢].

ختامًا، يمكننا القول إن التوسع النوعي لقطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان جاء مع وجود خلل في السياسات التعليمية المرتبطة بعقبات هيكلية متعددة، تضمنت ضعف في الموارد المالية، ونقص في التخطيط الاستراتيجي، وتأثيرات سياسية على التعليم، وتعارض بين القطاعين الحكومي والخاص في ظل غياب قواعد رقابية ومعايير اعتماد موحدة. كما اتضح وجود فجوة متزايدة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، مما أثر سلبًا على جودة التعليم العالي وكفاءته في دعم متطلبات التنمية البشرية المستدامة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، توصلنا الى عدد من الاستنتاجات، كما ونقدم عدد من التوصيات، وذلك بالشكل الآتي:

أولاً/ الاستنتاجات:

١- اتسمت سياسة التعليم العالي في إقليم كوردستان العراق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) بثنائية واضحة بين التوسع الكمي من جهة، والقصور الهيكلي من جهة أخرى.

٢- هناك فجوة واضحة بين السياسة التعليمية المعلنة والتطبيق الفعلي، وهو ما ينعكس في تدني جودة مخرجات التعليم.

٣- رافق التوسع معوقات بنيوية تتعلق بالكوادر والتمويل والبنية التحتية، وضعف الإشراف والاعتماد وسياسات الجودة.

٤- شكّلت محدودية البنية التحتية والكوادر الأكاديمية، بالإضافة إلى قصور البحث العلمي، عقبة خطيرة أمام التوسع المستدام.

---

(١) يوسف گۆران، وەزیری خوێندنی باڵاوتوێژینەوەی زانستی، بەرهەمی کار، بێ شوێنی چاپ، ٢٠١٨،ل١٥٨-١٥٩.(يوسف كوران، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، نتاج العمل، بدون مكان الطبع، ٢٠١٨،ص١٥٨-١٥٩).

(٢) فهمي محمد على عبدالله، شلير على صالح، واقع التعليم العالي الخاص في إقليم كوردستان -العراق، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

٥- حدّ غياب التنسيق بين التعليم العالي وسوق العمل من مساهمة قطاع التعليم العالي في التنمية.

ثانياً/ التوصيات:

١- تعديل قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وسنّ لوائح داعمة تضمن استقلالية الجامعات وتعزز الحوكمة الرشيدة لها (برلمان كوردستان).

٢- اعتماد نظام موحد للاعتماد الأكاديمي للجامعات الحكومية والخاصة، بناءً على معايير الجودة العالمية، لتحقيق التوازن بين التوسع الكمي والتحسين النوعي (مجلس الوزراء).

٣- الاستثمار في الكوادر البحثية من خلال التدريب المستمر وتوسيع فرص البحث والتطوير المهني (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

٤- زيادة تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بما يتناسب مع التوسع الكمي الجاري (وزارة المالية والاقتصاد.)

٥- وضع أسس واضحة لربط الخريجين بسوق العمل وخفض معدل البطالة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي).

٦- تطوير المناهج الدراسية، وتعزيز البحوث التطبيقية ذات الطابع التنموي، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة (الجامعات الحكومية والخاصة).

المصادر

أولاً: الكتب:

١. سارة إبراهيم حسين، *مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة*، ط١، بغداد: مكتبة السنهوري، ٢٠١٤.

٢. مثنى فائق مرعي، وفرح ضياء المبارك، *السياسات العامة والحكومات المحلية*، ط١، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠٢٠.

ثانياً: الأطاريح الجامعية:

١. خالد أحمد خالد، "إشكالية العلاقة بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية : دراسة تحليلية (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة سوران- اربيل، ٢٠٢٤.

ثالثاً: البحوث الأكاديمية:

١. أ.م.د.عابد خالد رسول و د.أيوب محمد طيب، "طبيعة صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان وتنفيذها: سياسة التعليم العالي نموذجاً"، *مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون، جامعة السليمانية*، السنة العاشرة العدد ١ (٢٠٢٢): ص٢٩١.

٢. فهمي محمد على عبدالله، شلير على صالح، "واقع التعليم العالي الخاص في إقليم كوردستان -العراق، للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) دراسة تحليلية"، *مجلة زانكو للعلوم الانسانية، جامعة صلاح الدين-أربيل*، المجلد ٢٦ العدد ٣، (٢٠٢٢): ص٥٤.

٣. كوفان طه عبدالله، عصمت ابراهيم حاجي، جعفر صادق سفر، "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل:مدينة دهوك نموذجاً"، *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*، المجلد ٥، العدد ١ (٢٠٢٢): ص٥٥-٥٦.

٤. كوفان طه عبدالله، عصمت ابراهيم حاجي، جعفر صادق سفر، "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل: مدينة دهوك نموذجاً"، *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*، المجلد ٥، العدد ١ (٢٠٢٢): ص٥٦-٦٥.

رابعاً: الدستور والقوانين:

١. دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.
٢. قانون الجامعات الخاصة في اقليم كوردستان المرقم (٢) لسنة ٢٠١٣.
٣. قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨.
٤. قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨.

خامساً: المواقع الألكترونية:

١. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصري، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠/١٠، متاح على الربط التالي : https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx
٢. هيئة إحصاء إقليم كوردستان، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١٨، متاح على الرابط التالي: https://krso.gov.krd/ar/indicator/السكان-و-القوى-العاملة/السكان

المصادر الكوردية:

أولاً: الكتب:

١. دلاوەر عبدالعزيز عەلائەدين، نيشتيمانسازيى وسيستەمى فەرمانڕەوايەتى خۆمالّى لە هەرێمى كوردستان، چاپخانە ئاراس، هەولێر، ٢٠١٣.(د.دلاور عبدالعزيز علاءالدين ، بناء الوطن ونظام الحكم المحلي في إقليم كوردستان ، مطبعة آراس ، أربيل ، ٢٠١٣).
٢. يوسف گۆران، وەزيرى خوێندنى باڵاوتوێژينەوەى زانستى، بەرهەمى كار، بێ شوێنى چاپ، ٢٠١٨.(يوسف كوران، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، نتاج العمل، بدون مكان الطبع، ٢٠١٨).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١. سميان ابراهيم بريندار، پەيوەندى نێوان هەڵاوسانى ڕێژەى گەنجان وتوندوتيژى سياسى لە هەرێمى كوردستان، فراوانبوونى كەرتى خوێندنى باڵا لەدواى ساڵى ٢٠٠٣ وەك نمونە، نامەى ماستەر، كۆليژى زانستە سياسيەكان، زانكۆى سەڵاحەدين، ٢٠٢٣.(سميان ابراهيم بريندار، العلاقة بين تضخم نسبة الشباب و العنف السياسي في إقليم كوردستان: توسع قطاع التعليم العالي بعد ٢٠٠٣ نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين/أربيل، ٢٠٢٣).

ثالثاً: المجلات:

١. گۆڤارى لڤين، گرڤارێكى ڕۆشنبيريى گشتييە، ڕاپۆرتى تايبەت، سلێمانى، ژمارە (٢٣٤) لە ٢٠١٣/٦/١.(مجلة لفين ، مجلة ثقافية عامة، تقرير خاص ، السليمانية، العدد (٢٣٤) في ١ / ٦ / ٢٠١٣).

رابعاً: التقارير والمستندات:

١. سەرۆكايەتى ئەنجومەنى وەزيران، دەستەى بەدواداچوونى بودجە،داتاى بڵاونەكراوە،هەولێر،٢٠١٢.(رئاسة مجلس الوزراء في حكومة إقليم كوردستان ، هيئة متابعة الموازنة، بيانات غير منشورة ، أربيل ، ٢٠١٢).

٢. كاروچالاكييەكانى كابينەى نۆيەمى حكومەتى هەرێمى كوردستان لە ماوەى سێ ساڵدا، راپۆرتێكە ئامادەكراوە لەلایەن فەرمانگەى هەماهەنگى و بەدواداچوونى حكومەتى هەرێمى كوردستان، تەمووزى ٢٠٢٢، بڵاونەكراوە.(أعمال ونشاطات الكابينة الوزارية التاسعة لحكومة إقليم كوردستان في غضون ثلاث سنوات، تقرير أعده دائرة التنسيق والمتابعة في حكومة إقليم كوردستان، تموز ٢٠٢٢، غير منشور).
٣. نوسراوى دەستەى دەستپاكيى هەرێم (فەرمانگەى ياسايى)، ژمارە (٢٧٨) لە ٢٠٢٣/١١/١٣ و ژمارە (١٢١) لە ٢٠٢٤/٤/١٦.(كتاب هيئة النزاهة في الإقليم (الدائرة القانونية) المرقم (٢٧٨) في ٢٠٢٣/١١/١٣ والمرقم (١٢١) في ٢٠٢٤/٤/١٦).
٤. نوسراوى سەرۆكايەتى داواكارى گشتى، دەستەى مافى گشتى، ژمارە (١٦٧٦) لە ٢٠٢٣/١٢/١١.(كتاب رئاسة الادعاء العام ، هيئة الحق العام، المرقم (١٦٧٦) في ٢٠٢٣/١٢/١١).
٥. نوسراوى وەزارەتى خوێندنى باڵاو توێژینەوەى زانستى، بەڕێوەبەرایەتى كاروبارى ياسايى، ژمارە (١٥٣٧٤) لە ٢٠٢٣/٨/١٥.(كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الشؤون القانونية، المرقم (١٥٣٧٤) في ٢٠٢٣/٨/١٥).
٦. نوسراوى وەزارەتى خوێندنى باڵاو توێژینەوەى زانستى، بەڕێوەبەرایەتى كاروبارى زانستى، ژمارە (٢٢٥٧) لە ٢٠٢٣/١/٣١.(كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الشؤون العلمية، المرقم (٢٢٥٧) في ٢٠٢٣/١/٣١).
٧. وەزارەتى خوێندنى باڵا وتوێژینەوەى زانستى، بەڕێوەبەرایەتى پلاندانان وئامار،٢٠٢٤،داتاى بڵاونەكراوە،بەرواری سەردان ٢٠٢٤/٩.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التخطيط والاحصاء، ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩).
٨. وەزارەتى خوێندنى باڵا وتوێژینەوەى زانستى، دەزگاى سەرپەرشتى ودڵنیایى جۆرىى،بەڕێوەبەرایەتى دڵنیایى جۆرىى ومتمانە پێدان،٢٠٢٤،داتاى بڵاونەكراوە،بەرواری سەردان ٢٠٢٤/١٠.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جهاز الاشراف وضمان الجودة، مديرية ضمان الجودة والاعتمادية، بيانات غير منشورة، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠).
٩. وەزارەتى خوێندنى باڵا وتوێژینەوەى زانستى،بەڕێوەبەرایەتى خوێندنى تايبەت،٢٠٢٤،داتاى بڵاونەكراوە،بەرواری سەردان ٢٠٢٤/١٠.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التعليم الخاص، ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠).
١٠. ئینستوتى پەى بۆ پەروەردەوگەشەپێدان، خوێندنى باڵا لە بەردەم ئاڵنگارى وگرفتى چارەنەكراودا، ڕاپۆرتى هەڵسەنگاندنى ڕەوشى خوێندنى باڵا لە كابينەى هەشتەمى حكومەتى هەرێمى كوردستان (٢٠١٤-٢٠١٨)، بڵاوكراوە، ٢٠١٩. (معهد بەى للتربية والتنمية، التعليم العالي امام التحديات و المشاكل العالقة، تقرير تقييم وضع التعليم العالي في الكابنة الوزارية الثامنة لحكومة إقليم كوردستان ٢٠١٤-٢٠١٨، منشور، ٢٠١٩).

خامساً: المواقع الإلكترونية:

١. الموقع الرسمي لجامعة السليمانية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١٠، متاح على الرابط التالي: https://univsul.edu.iq/ar/tarikh-jamiaa

٢. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الأرشيف)، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١٠، متاح على الرابط التالي: https://archive.gov.krd/mohe/mhe-krg.org/ku/node/3323.html

المصادر الإنجليزية:

Books and Scholarly Studies:

1. Altbach, Philip G., Liz Reisberg, and Laura E. Rumbley. *Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution.* Paris: UNESCO, 2009. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000183168.
2. Anderson, James E. *Public Policymaking: An Introduction.* 5th ed. Boston: Houghton Mifflin Company, 2003.
3. Clark, Burton R. *The Higher Education System: Academic Organization in Cross-National Perspective.* Berkeley: University of California Press, 1983. https://dokumen.pub/qdownload/the-higher-education-system-academic-organization-in-cross-national-perspective-reprint-2019nbsped-9780520340725.html.
4. Matei, Liviu. "Governance and Funding of Universities in the European Higher Education Area: Times of Rupture." In European Higher Education Area: The Impact of Past and Future Policies, 439–454. Springer, 2018. https://doi.org/10.1007/978-3-319-77407-7_35.
5. Papanikos, Gregory T. *Education Policy.* Athens: Athens Institute for Education and Research, 2022. https://www.researchgate.net/publication/358529736_Education_Policy.

Journal Articles and Research Papers:

1. Altbach, Philip G., and Ellen Hazelkorn. "Measuring Education Quality in Global Rankings: What's the Likelihood?" *International Higher Education* 95 (2018). https://doi.org/10.6017/IHE.2018.95.10721.
2. Atrushi, D. S., and S. Woodfield. "The Quality of Higher Education in the Kurdistan Region of Iraq." *British Journal of Middle Eastern Studies* 45, no. 1 (2018): 7.

https://www.researchgate.net/publication/323299698_The_quality_of_higher_education_in_the_Kurdistan_Region_of_Iraq.

3. Bapir, Azhi Kh., et al. “Effect of Information Technology on Job Creation to Support Economic Development in the KRG of Iraq: Case Studies of Graduates in Universities (2023–2024) of the KRG of Iraq, Cornell University.” *arXiv preprint*, 2025. https://doi.org/10.48550/arXiv.2501.04438.
4. Burke, Kenneth. “Political Context and Faculty Attitudes Towards High Maintenance Students in Kurdistan, Iraq.” *International Journal of Education, Culture and Society* 9, no. 2 (2024). https://doi.org/10.11648/j.ijecs.20240902.13.
5. Harvey, Lee, and Diana Green. “Defining Quality.” *Assessment & Evaluation in Higher Education* 18, no. 1 (1993): 9–34. https://www.qualityresearchinternational.com/Harvey%20papers/Harvey%20and%20Green%201993%20Defining%20Quality.pdf.
6. Hordern, Jim. “Skills Governance and the Workforce Development Programme.” *Journal of Higher Education Policy and Management* 35, no. 1 (2013). https://doi.org/10.1080/1360080X.2013.748476.
7. Li, Shi, and Chunbing Xing. “China’s Higher Education Expansion and Its Labor Market Consequences.” *IZA Discussion Paper* No. 4974, 2010. https://ftp.iza.org/dp4974.pdf.
8. Mamand, Yasin Hussen, Said Shams, and Raza Arjman. “The Role of Education in the Process of Development in the Kurdistan Region of Iraq.” *Journal of Social Sciences and Humanities* 11, no. 1 (2021). https://doi.org/10.31940/soshum.v11i1.2113.
9. Paiman, Ramazan Ahmad. Student Engagement in Public Universities in the Context of University of Raparin Kurdistan Region—Iraq. Journal of Education and Practice 2015. https://www.iiste.org/Journals/index.php/JEP/article/view/25225.
10. Saeed, Sameerah T., Mohammed H. A. Bapir, and Karwan H. Sherwani. “Quality Assurance in Iraq and the Kurdistan Region: Impacts and Challenges.” In *Quality Assurance in Higher Education in the Middle East: Practices and Perspectives.* International Higher Education Teaching and Learning Association, 2023. https://doi.org/10.1108/s2055-364120230000054009.

11. Sabah, Faihan. “The Higher Education in Iraq: Challenges and Recommendations.” *Journal of Advanced Social Research* 3, no. 9 (2013). https://www.researchgate.net/publication/265053075_the_higher_education_in_iraq.

Theses and Dissertations:

1. Ali, Selar Othman. *Higher Education Reform: A Study of Quality Assurance and Reform Policy of Higher Education in the Kurdistan Region–Iraq.* PhD diss., University of Southampton, 2015. https://eprints.soton.ac.uk/411960./
2. Ahmed, Ahmad Baiz. *The Effectiveness of Quality Assurance on Kurdistan’s Higher Education Institutions.* Master’s Thesis, University of Canberra, 2013. https://www.researchgate.net/publication/307122204_The_Effectiveness_of_Quality_Assurance_on_Kurdistan%27s_Higher_Education_Institutions.

Institutional and Governmental Reports:

1. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Education at a Glance 2023: OECD Indicators.* Paris: OECD Publishing, 2023. https://doi.org/10.1787/d7f76adc-en
2. UNESCO. *World Declaration on Higher Education for the Twenty-First Century: Vision and Action.* Paris: UNESCO, 1998. https://archive.iau-hesd.net/documentation/37-world-declaration-higher-education-twenty-first-century.html.
3. World Bank. *World Development Report 2018: Learning to Realize Education’s Promise.* Washington, DC: World Bank, 2018. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/3f1e4f05-f20b-51e0-ad64-a5d6ea2bb994.
4. Kurdistan Regional Government, Ministry of Finance and Economy. “Statement from the KRG Ministry of Finance and Economy.” *GOV.KRD (Official Website)*, January 2, 2025. https://gov.krd/mofe-en/activities/news-and-press-releases/2025/january/statement-from-the-krg-ministry-of-finance-and-economy

Web and Online Sources:

1. Clarivate. “Journal Citation Reports.” Accessed October 9, 2025. https://clarivate.com/academia-government/scientific-and-academic-research/research-funding-analytics/journal-citation-reports.
2. EduRank. “EduRank: Independent University Ranking Based on Research Performance.” Accessed October 9, 2025. https://edurank.org/methodology./
3. EduRank. “Salahaddin University – Erbil: Rankings.” Updated March 2, 2025. Accessed October 10, 2025. https://edurank.org/uni/salahaddin-university-erbil/rankings./
4. EduRank. “Tishk International University: Rankings.” Updated March 2, 2025. Accessed October 10, 2025. https://edurank.org/uni/tishk-international-university/rankings./
5. Koya University. “ARO: The Scientific Journal of Koya University.” Accessed October 9, 2025. https://aro.koyauniversity.org/index.php/aro.
6. OECD. Education at a Glance 2022. Paris: OECD Publishing, 2022. https://www.oecd.org/en/publications/education-at-a-glance-2022_3197152b-en.html.
7. Rudaw. “Baghdad Neglects Kurdish Education in Kirkuk: Official.” *Rudaw*, September 2, 2024. Accessed October 10, 2025. https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/020920243.
8. Salahaddin University–Erbil. “SUE President Congratulates SUE Journal Being Accepted in Scopus Global Database.” Accessed October 9, 2025. https://su.edu.krd/news/sue-president-congratulates-sue-journal-being-accepted-scopus-global-database.
9. SCImago. “About Us – SCImago Journal & Country Rank.” Accessed October 9, 2025. https://www.scimagojr.com/aboutus.php.
10. SCImago. “Journal Rankings – Iraq.” Accessed October 9, 2025. https://www.scimagojr.com/journalrank.php?country=IQ.
11. United Nations. “Sustainable Development Goal 4: Quality Education.” Accessed October 10, 2025. https://sdgs.un.org/goals/goal4.
12. UNESCO Institute for Statistics. “SDG 4 Monitoring – Indicator 4.3.2.” Accessed October 10, 2025. https://databrowser.uis.unesco.org/browser/EDUCATION/UIS-SDG4Monitoring/t4.3/i4.3.2.